من كتاب الديمقراطية ومعارضوها
لروبرت دال (١٩٨٩)

Robert Dahl, Democracy And Its Critics (1989)

- الترجمة ١٩٩٥ -

الفصل الرابع

الوصاية

يعتبر الحكم عن طريق الأوصياء البديل الدائم للديمقراطية. ومن وجهة النظر هذه فان النظرية القائلة بان الناس العاديين يمكن الاعتماد عليهم في فهمهم لمصلحتهم والدفاع عنها – ناهيك عن مصلحة مجتمع كبير جداً – ما هي الا ضرباً من الاوهام. ويصر نقاد الديمقراطية على ان الناس العاديين ليسوا مؤهلين لحكم ذاتهم، وهو امر بديهي لا يقبل الجدل. كما ان الافتراض الذي يطرحه الديمقراطيون بخصوص أهلية الناس العاديين لحكم ذاتهم ينبغي له ان يستبدل بافتراض معاكس مفاده ان الحكم يجب ان يعهد به الى قلة من الناس تعتبر مؤهلة تماماً لممارسة عملية الحكم بسبب ما تتمتع به من تفوق في الفضيلة والمعرفة.

إن فكرة الوصاية، التي طرحها افلاطون بجمالية وطول أناة في كتابه «الجمهورية» (١) تمكنت من ممارسة نفوذ قوي عبر مسيرة التاريخ البشري، وبالرغم من ان صيغة بدائية للديمقراطية لربما كان لها وجود عبر فترة تقدر بآلاف السنين وذلك في مجتمعات آبائنا الباحثين عن الصيد الا ان الهرمية(٢)، او المرتبية في التاريخ المدون هي اقدم من الديمقراطية، وفي كلتا الحالتين، الفكرة والتطبيق، فقد كانت الهرمية في التاريخ المدون هي القاعدة، والديمقراطية هي الاستثناء، وحتى في أواخر القرن العشرين عندما نشهد الكثير من ضروب التملق الموجه الى شرعية «حكم الشعب» على نطاق عالمي فهناك اقلية فقط من بين الدول، وأقلية فقط من بين الشعوب، تخضع لانظمة حكم يمكن ان توصف بانها «ديمقراطية» بالمفهوم الحديث لهذه العبارة. فمن الناحية العملية، اذاً، تعتبر الهرمية اقوى منافس للديمقراطية، ولان

الادعاء المتعلق بالوصاية هو المبرر المعياري للحكم الهرمي، او المرتبي، فان الوصاية بوصفها فكرة تعتبر المنافس الاقوى للديمقراطية.

وثمة نقطة اخرى اود ذكرها : على الرغم من ان فكرة الوصاية تستخدم في اغلب الاحيان بصيغتها الاكثر خشونة وابتذالاً باعتبارها تسويغاً للانظمة السلطوية الفاسدة العاتية بشتى انواعها، فان النقاش الذي يستهدف ترويجها وعكس مالها من الايجابيات لن يهمل لمجرد ما شهدته من سوء استخدام. واذا ما وضعنا الافكار الديمقراطية على المحك، واخضعناها الى اختبار لا يقل قسوة، سنجد انها هي الاخرى تفتقر الى جوانب كثيرة على الصعيد العملي. ذلك ان اسوأ الاخفاقات فيما يتعلق بكل من الديمقراطية والهرمية لها صلة وثيقة بالحكم على هذين الخيارين، وهكذا الحال بالنسبة لجوانبهما الايجابية الاكثر نجاحاً، وكذلك بالنسبة الى ما تتمتع به المعايير المثالية للديمقراطية والوصاية من مرغوبية وملاءمة نسبية.

رؤى الوصاية

استهوت فكرة الوصاية بصيغ مختلفة طائفة واسعة من المفكرين السياسيين والقادة في شتى انحاء العالم على امتداد الجزء الاكبر من التاريخ المدون. واذا كان افلاطون يقدم لنا المثال الاكثر شيوعاً، فان المثل العليا العملية للفيلسوف والمصلح الاجتماعي الصيني كونفوشيوس، الذي سبق افلاطون بقرن من الزمن تقريباً، قد تمكنت من ترك أثر اكثر عمقاً على عدد اكبر من ابناء مختلف الشعوب، وهو أثر لا يزال قائماً حتى يومنا هذا؛ وكذلك على حضارات مختلف البلدان، بما فيها الصين حيث يتنافس الفكر الكونفوشيوسي بفاعلية مع الماركسية واللينينية في مضمار الوعي السياسي، وهي منافسة قد لا تعكس نفسها دائماً بشكل علني، بيد ان تأثيرها موجود مع ذلك. وعندما نذكر كارل ماركس ونيقولاي* لينين تجرنا الذاكرة الى صيغة اخرى من صيغ الوصاية، ولعلها الاكثر اثارة للدهشة، الا وهي مبدأ لينين الخاص بالحزب الطليعي وماله من معرفة ودراية خاصتين بقوانين التاريخ، وما يدعيه

* هكذا وردت في الاصل بالانجليزية – المترجم.

نتيجة ذلك من حق المطالبة بالحكم وهو حق لا يعد خاصاً بهذا المبدأ فحسب بل فريداً من نوعه بالاساس. واخيراً هناك مثل اقل شهرة، ليس له أثر كبير في ارجاء العالم، بيد انه مثير للاهتمام برغم ذلك بسبب كشفه عن العديد من الدوافع التي قد تعكسها أوجه الاغراء الخاصة بالوصاية. واقصد في هذا المجال صورة المدينة الفاضلة التي خطت معلمها لنا ريشة العالم النفسي الشهير برهوس فريدريك سكنر B.F. Skinner في كتابه «والدن الثاني».

كانت المعرفة السياسية بالنسبة لافلاطون تمثل العلم الملكي والفن الاسمى، وبذلك نجده يقول : «لن يكون لاي علم او فن آخر أولوية أو حق أفضل من العلم الملكي في رعاية المجتمع البشري وخدمة مصالحه وفي حكم الاشخاص بوجه عام» (بيان، في محاورات٢، جويت، مترجم، الفقرة ٢٢٧، ص٣٠٣). ان جوهر فن وعلم السياسة يتمثل بطبيعة الحال، في معرفة مصلحة المجتمع، اي «الولس» او دولة–المدينة. وكما أن الرجال لا يمتلكون جميعاً نفس المهارة والقدرة الفنية لأن يكونوا أطباء أو طيارين، كذلك نجد ان البعض منهم اكثر تفوقا في مقدار ما يمتلكون من معرفة في فن السياسة. ومثلما تتطلب المهارة في مضماري الطب والطيران تدريباً، فان الرجال والنساء ينبغي اختيارهم وتدريبهم تدريباً كافياً من اجل ان يتسنى لهم تحقيق المهارة وحسن الاداء في فن السياسة وعلمها. لا ينبغي للاوصياء، مثلهم مثل الفلاسفة الحقيقيين: ان يكرسوا جهودهم كلها فقط من اجل البحث عن الحقيقة وتحديد ما هو افضل للمجتمع، بل يجب عليهم أيضاً تجنيد انفسهم بشكل كامل من اجل تحقيق مصلحة المجتمع، وعليه لا ينبغي ان تكون لهم مصالح شخصية تتعارض مع مصلحة البواس، او دولة–المدينة. وهكذا فانهم يجمعون بين البحث عن الحقيقة ودراية الفيلسوف الحقيقي من جانب، وبين فناني الملك الحقيقي، او الارستقراطيين – اذا ما وجدوا – في خدمة خير المجتمع الذين يقومون بحكمه من جانب آخر.

ومن الواضح ان حكم الملوك–الفلاسفة، من غير المحتمل ان يأتي عن طريق الصدفة. ان اقامة مثل هذه الجمهورية، ووجود هذا النوع من الاوصياء الذين

يضطلعون بمهمة ممارسة الحكم يتطلبان اهتماماً غير عادي بما في ذلك على وجه التأكيد مراعاة جوانب اختيار الاوصياء وثقافتهم. ومع ذلك، اذا ما قدر لمثل هذه الجمهورية الظهور الى حيز الوجود، فان مواطنيها – انطلاقاً من اعترافهم بجدارة الحاكمين والتزامهم التام بمصلحة المجتمع الذي يخضع لحكمهم – يسارعون الى تقديم كل فروض الطاعة والدعم لها. وبهذا المفهوم – أي لا بلغة افلاطون بل بلغة الافكار الديمقراطية الحديثة – نستطيع القول ان حكومة الاوصياء تتمتع بقبول الفئات المحكومة ورضاها.

ان الوثوب الى الامام عبر فترة زمنية تقدر بالفي عام وصولاً الى افكار لينين يعني دخول عالم، ونظرة إلى العالم، يختلفان عن عالم افلاطون الى الحد الذي قد يبدو من خلاله وكأن المبالغة في السمات المشتركة تتجاوز النقطة الحرجة. وحتى لو قدر للتجسيد اللينيني لهذه الفكرة ان يختفي فان الفكرة، على ما اعتقد، ستعود بالتأكيد مرة اخرى بتجسيد جديد قد يكون اكثر جاذبية للناس الذين رفضوا صيغتها اللينينية.

صاغ لينين نظرته ابتداءً – في مقال عنوانه «ما الذي ينبغي فعله؟» – باعتبار انها حجة لنوع جديد من الاحزاب الثورية. وكان في الامكان نقل هذه الحجة – وهذا ما تم فعلاً – الى مجتمع ما بعد الثورة الذي لعب الحزب دوراً حاسماً في تحقيقه. وقد تم تطويرها بشكل اوسع من خلال مثابرة الفيلسوف الهنغاري، والناقد الادبي، يورجي لوكاتش Lukac* ويمكن للمرء ان يجد لها صدى في اعمال اكثر حداثة مثل اعمال الماركسي المكسيكي ادولفو سانشيز فازكويز Vazquez (سانشيز فازكويز ١٩٧٧). وقد تأخذ تركيبة من ارائهم الصيغة التالية : تحتل الطبقة العاملة موقفاً تاريخياً فريداً، وان تحررها يعني بالضرورة اطلالة مجتمع لاطبقي يعتمد على ملكية، او لا ملكية، وسائل الانتاج. وفي اطار مجتمع لاطبقي (بهذا المفهوم) حيث يتم

* يورجي لوكاتش (١٨٨٥ – ١٩٧١) فيلسوف وعالم اجتماعي وناقد ادبي. تمتد اعماله الفلسفية ابتداء من كانت وهيغل وانتهاء بماركس ولينين. لم يكن من الانصار المتحمسين للفلسفة الشيوعية برغم مواقفه التقدمية. اشتهر في مضمار كتاباته عن الجوانب الجمالية وسوسيولوجية الادب. ومن بين اهم أعماله: «تاريخ الوعي الطبقي» و «دراسات في الواقعية الأوروبية» – المترجم.

امتلاك وسائل الانتاج والسيطرة عليها من قبل المجتمع، يتحرر الجميع من عبء الاستغلال الاقتصادي والقسر ويتمتعون بدرجة من الحرية وتوفر الفرص للتنمية الذاتية بشكل لم يسبق له مثيل. بيد انها نظرة لا تنسجم مع واقع الحال اذا ما اعتبرنا ان طبقة عاملة جسدها الاستغلال والقسر، ورسمت معالمها الحضارة المهيمنة للرأسمالية، بامكانها فهم احتياجاتها ومصالحها وامكانياتها وما يتطلبه تحررها من استراتيجيات وذلك من اجل تحقيق تحول ثوري – بمفردها ودونما دعم من جهة اخرى – من الرأسمالية الى الاشتراكية وصولاً الى المرحلة التي تليها وهي الشيوعية التي تكون الدولة فيها قد اختفت كلياً مع كل ما تملكه من وسائل القسر الجماعي. ان المطلوب اذاً هو مجموعة منظمة ثورية مكرسة وغير قابلة للفساد، طليعية تمتلك المعرفة والالتزام الضروريين للاضطلاع بالمهمة. وينبغي لهؤلاء الثوريين ان يكونوا على معرفة بقوانين التطور التاريخي. ويمكن العثور على هذه المعرفة في مجموعة الفهم العلمي الوحيدة التي بامكانها ان تفتح الباب الى التحرير : علم الماركسية الذي اصبح بفضل هذا التبصر الجديد علم الماركسية–اللينينية. ومثلما كان عليه حال اوصياء افلاطون، فان اعضاء حزب الطليعة ينبغي ان يتم تجنيدهم وتدريبهم بدقة تامة كما ينبغي ان يتم اختيارهم حسب درجة اخلاصهم لهدف تحرير الطبقة العاملة (وعن طريقها البشرية بصورة شاملة) وتفانيهم من اجل تحقيق هذا الهدف، اضافة الى معرفتهم التامة بكافة جوانب الماركسية – اللينينية. وبسبب احتمال ان يكون التحول التاريخي طويلاً ومضنياً فان قيادة اوصياء الطبقة العاملة هؤلاء قد تكون ضرورية جداً لفترة من الزمن حتى بعد الاطاحة الثورية بالدولة الرأسمالية. وكما كان عليه الحال بالنسبة لاوصياء افلاطون، فان الدور التوجيهي للحزب ينبغي ان يدعم بقبول الطبقة العاملة ذاتها – وهو قبول ان لم يكن معلناً ينبغي له ان يكون مفهوماً ضمنياً على الاقل – وهو قبول يعني رضا السواد الاعظم من الناس.

من خلال تعرفنا على بي. إف. سكنر ننتقل من الفلسفة التأملية والعمل الثوري لنلتفت الى عالم نفساني حديث ومتميز، اشتهر بما قدمه من مساهمات في مجالي نظرية المعرفة وعلم النفس السلوكي، وهو رجل ذو ايمان عميق بالعلوم التي تستند

الى التجربة العملية الدقيقة. وفي اطار نظرته التي يمكننا استخلاصها من كتابيه «والدن الثاني Walden Two » و «ما وراء الحرية والكرامة Beyond Freedom &Dignity » تتمثل معرفة ودراية الوصي في علم السلوك عند العالم النفساني الحديث. وهكذا يستبدل بالملك – الفيلسوف الملك – العالم النفساني الذي يمتلك، شأنه شأن سلفه في جمهورية افلاطون، الدراية العلمية الضرورية والكافية من اجل تحقيق الامكانية البشرية. وما ان تكتشف مجموعة بشرية معينة فوائد حكم مثل هذا الوصي فانها سرعان ما تلجأ الى نبذ جهودها الحمقاء غير المجدية والمفسدة للنفس التي تهدف الى تحقيق حكم ذاتها، والى التخلي عن وهم الديمقراطية لتقبل طائعة راضية، بل وبحماس واضح، الحكم اللطيف المستنير للملك – العالم النفساني.

وعلى الرغم من اوجه الخلاف الواسع بين هذه الرؤى الثلاث، فان ما يلفت النظر هو مدى ما فيها من قواسم مشتركة. فكل واحدة منها تمتلك بديلاً للديمقراطية وتتحدى بجرأة الافتراض الذي ينص على ان الشعوب مؤهلة لحكم ذاتها.

وفي حين أنه لا يمكن لتفسير مفرد ان يفي بحق اوجه الخلاف بين الرؤى الخاصة بالوصاية، فبالامكان الخروج بسرد يمكن على ما اعتقد ان يضم في اطاره كافة الجوانب الاساسية للحجة. فمن خلال حوار مع ديمقراطي حديث بامكان احد انصار الوصاية المعاصرين ان يقدم وجهة نظره وفق ما يلي.

ثلاثة افتراضات مشتركة

الارستقراطي : انك على خطأ مبين اذا ما اعتقدت أننا، أنت وأنا، نبدأ من افتراضات متناقضة تماماً، فالامر ليس كذلك مطلقاً. اني افترض بالدرجة الاولى – شأني بذلك شأنك وشأن اي شخص آخر ليس بفوضوي فيلسوف – ان خير المواطنين يتطلب امتثالهم الى قرارات جماعية ملزمة، او قوانين. وبعبارة موجزة فاننا، انصار مبدأ الوصاية، نتفق معكم، انتم الديمقراطيون، حول ضرورة وجود الدوله.

وبالدرجة الثانية، فإنني على استعداد تام لتقبل افتراض يؤمن الديمقراطيون امثالك على ما افترض بانه مهم لحجتهم المتعلقة بالديمقراطية : اي ان مصالح بني

البشر ينبغي لها ان تعطى اعتبارات متساوية. ولعل البعض من انصار الوصاية يرفضون هذا المبدأ، وهو الموقف الذي كان من المحتمل ان يتخذه افلاطون كما أعتقد. انك بالتأكيد تذكر اقتراحه في «الجمهورية» حول «الخيال المهيب» – او كما نسميه على نحو صحيح «الكذبة» – الذي اراد من خلاله ان يجعل الحاكم مقبولاً من قبل المواطنين الآخرين. كان الهدف اقناع الساذجين من المواطنين في جمهوريته بان الآلهة التي صاغت ابناء البشر في الأرض مزجت شيئاً من الذهب في تركيبة اولئك القادرين على ممارسة الحكم، وشيئاً من الفضة في تركيبة مساعديهم، اما في تركيبة الفلاحين والعمال فقد مزجت شيئاً من النحاس. يا له من كلام لا معنى له أبداً! ولا يمكن أن يكون أي أثيني في زمانه قد اقتنع بمثل هذا الهراء. ولو ان حجة الوصاية استندت على مثل هذه السخافات لكنت اول من رفضها. ولكنني لا ارى لماذا لا يمكنني قبول فكرة الاعتبار المتكافىء بوصفها بديهية أساسية–اخلاقية، كما تقبلها انت. ان ما اريد طرحه في واقع الحال هو ان مجموعة من الافراد المؤهلين فقط – الأوصياء، اذا ما اردت تسمية معينة – هم الذين يمكن بشكل معقول اعتبار ان لديهم المعرفة والفضيلة المطلوبتين لخدمة مصلحة كل من تنطبق عليه القوانين.

الديمقراطي : بدأت ارى اين سينحرف مسارك بعيداً عن مساري.

الارستقراطي : قبل ان اوضح لك لماذا ينبغي عليك مرافقتي على طريقي المختار أود ان استرعي انتباهك الى افتراض آخر يشترك كلانا فيه. فبالرغم مما سيثيره هذا الامر فيك من دهشة، فإنك في الحقيقة توافقني الرأي على ان عملية ممارسة الحكم في دولة معينة يجب ان تقتصر على المؤهلين للقيام بالحكم فقط. أنني ادرك جيداً بان معظم الديمقراطيين يتراجعون امام مثل هذه الفكرة. انكم تخشون من الاستسلام منذ البداية للذين يؤيدون الوصاية منا، اذا ما قمتم بالاعتراف الصريح بهذا الافتراض. ان هذه المقدمة المنطقية لا تظهر بوضوح في نظريتكم الديمقراطية وفلسفتكم وحجتكم الا في حالات نادرة بسبب خطورتها على قضيتكم. ومع ذلك فلا اظن ان اياً من فلاسفتكم البارزين في التراث الديمقراطي – امثال روسو، وجون لوك، وجيرمي بينثام، وجيمس مل على سبيل المثال – قد رفضوا هذه الحقيقة باستثناء جون

ستيوارت مل* الذي عبر عنها بوضوح تام [٣]. انك تدرك تماماً، كما ادرك انا شخصياً، ان دعاة الديمقراطية من فريقكم لطالما اعتبروا ان عدداً لا يستهان به من الافراد هم ببساطة غير مؤهلين للمساهمة في عملية الحكم. وزيادة في الايضاح اود ان اعيد الى ذهنك كيف ان اسلافكم من الديمقراطيين انكروا على النساء حقهن في المواطنة، وكذلك على العبيد، وعلى من لا يملكون العقار، وعلى الامين وغيرهم. وبسبب استبعاد هؤلاء فان مصالحهم قد اهملت، بل ، والأسوأ من ذلك، أن هذه الفئات قد تعرضت الى شتى انواع سوء الاستخدام على الرغم من انها كانت تشكل الغالبية العظمى من السكان البالغين وذلك في بعض الديمقراطيات الاولى، التي طالما استثارت اعجابكم. وبما ان هذا الجزء المخزي من تاريخ الفكر السياسي والممارسات السياسية قد بات خلفنا، فاني اوافق على قيامنا بتجاوزه باعتباره جزءاً من التاريخ غير المنصف للنظرية والممارسة الديمقراطيتين.

وعوضاً عن ذلك ساوضح ما اريد من خلال الاطفال. ففي جميع الأقطار الديمقراطية لا يزال الاطفال مستثنين من التمتع بالمواطنة الكاملة، وهكذا كان وضعهم دائماً. وقد نتساءل لماذا؟ لان جميع الكبار يدركون جيداً ان الاطفال غير مؤهلين لحكم انفسهم. انك تتفق معي بالتأكيد. انهم محرومون من حق التمتع بالمواطنة التامة لمجرد انهم غير مؤهلين. ان استثناءهم يثبت بشكل لا يقبل الشك ان النظرية والممارسة الديمقراطيتين تشاركان النظرية والممارسة الخاصتين بالوصاية الافتراض ان الحكم يجب ان يكون مقصوراً على المؤهلين لممارسته فقط [٤].

وهكذا فالقضية التي بيننا، يا صديقي الكريم، تشكل الجواب الذي طرحه افلاطون : من هم الأفضل تأهيلاً لتولي الحكم؟ هل تتم حماية مصالح الناس الاعتياديين من قبلهم شخصياً وعن طريق ما يتخذون من اجراءات من خلال العملية الديمقراطية ام من قبل مجموعة من القادة الاخيار القديرين الذين يتمتعون بقدر غير عادي من المعرفة والفضيلة؟

* جون ستيوارت مل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) الفيلسوف والاقتصادي البريطاني المعروف، كان رئيساً للحركة المنفعية واحد اكبر انصار الحرية الشخصية. ويعتبر مقاله «حول الحرية» وثيقة في غاية الاهمية في حقل الاقتصاد السياسي، وكذلك كتابه «مبادىء الاقتصاد السياسي» – المترجم.

الوصاية وحكومة المؤهلين (الميرتوقراطية)

الديمقراطي : إنني اعترض بشدة على ما تضمنه كلامك من معانٍ تشير الى ان العملية الديمقراطية تستثني بالضرورة اصحاب الخبرات والكفاءات. فبصرف النظر عما كان عليه الحال في اليونان القديمة، فان المعرفة التي تستند الى الخبرة لها أهمية بالغة في الانظمة الديمقراطية الحديثة في مجال وضع السياسات. وفي الحقيقة أنه لا يوجد ديمقراطي واعٍ يؤمن بان المواطنين، او ممثليهم لهذه الغاية، ينبغي لهم تطبيق كل قانون او نظام تصدره الحكومة. وحتى روسو كتب يقول ان الديمقراطية بهذا المفهوم الضيق وغير المنطقي لم يكن، ولن يكون، لها وجود ابداً. ونحن اليوم ابعد ما نكون عن الرؤية التي جاء بها روسو (على الاقل في حدود ما كتبه في العقد الاجتماعي) والخاصة بتجمع كافة المواطنين، بعضهم مع البعض الآخر، وقيامهم بحكم انفسهم من غير ممثلين. وكما يعلم الجميع فان معظم القوانين والسياسات في البلدان الديمقراطية الحديثة لايتم اقرارها من خلال اجتماعات المجالس البلدية، او الاستفتاءات العامة، او استطلاعات الرأي، أو غيرها من أشكال الديمقراطية المباشرة. حتى ان السياسات لا تأتي مباشرة نتيجة الانتخابات. ان ما يحصل بدلاً من ذلك كله هو ان المقترحات التي تطرح يتم النظر فيها وتمحيصها من قبل لجان مختصة تابعة لهيئات تشريعية، وكذلك من خلال جهات او وكالات تنفيذية وادارية يكون اعضاؤها بصورة عامة من ذوي الكفاءات والخبرات العالية. ان للخبرة والمهارة اهمية بالغة في الواقع بحيث ان انظمة حكمنا قد عرفت بكونها كيانات حكم تجمع بين الديمقراطية (حكم الشعب) والميرتوقراطية (حكم المؤهلين).

الأرستقراطي : اني اشكك بمدى فاعلية السيطرة التي يمارسها فعلياً القادة المنتخبون على الجوانب البيروقراطية. وعلى الرغم من ان البيروقراطيين يفتقرون بوجه عام الى الخواص الضرورية للوصاية، فانهم على ما اظن يمارسون نوعاً من الحكم الفعلي الذي يتمكن من الافلات من الضوابط الشعبية والبرلمانية. الا ان النظر في هذا الموضوع من شأنه أن يصرف اذهاننا عن القضايا الرئيسة. وفي هذا المجال أيضاً، دعنا نواصل نقاشنا حول الوصاية ولنتظاهر بان وصفك لكيفية استفادة الديمقراطيات من الخبرات والكفاءات هو صحيح بوجه عام.

ان ما أعنيه بالوصاية ليس مجرد الجمع بين الديمقراطية وحكم المؤهلين أو الميرتوقراطية. ولعل ما قد يبعدنا عن الوقوع في اي ارباك محتمل هو محاولة التمييز بين ما اقصد بالوصاية وما اسميته انت بالميرتوقراطية. ان الميرتوقراطية، وهي عبارة جديدة، تشير عادة، وكما اوحيت انت شخصياً، الى هيئة من الموظفين، او المسؤولين، الذين يتم اختيارهم على وجه الحصر على اساس الكفاءة والجدارة ومن خلال المنافسة، والذين يخضعون، إسمياً على الاقل، الى جهات اخرى مثل مجلس وزراء، او رئيس وزراء، او رئيس جمهورية، او سلطة تشريعية والى ما شابه ذلك. وضمن هذا المفهوم فان الميرتوقراطية قد تكون مبدئياً منسجمة مع تصورك للعملية الديمقراطية شريطة ان تكون السلطات التي تضبط الجهات البيروقراطية خاضعة هي الاخرى للعملية الديمقراطية. وفي هذه الحالة قد يتم تصور الخبراء العاملين في الجهات البيروقراطية باعتبارهم وكلاء غير مباشرين للديموس مثلما ينظر الى النواب المنتخبين باعتبارهم وكلاء مباشرين. قد يكون هذا التفسير على ما اظن بعيداً عن الواقع، ولكن دعنا مرة اخرى نعتبره بمثابة نموذج نظري. وفي مثل هذه الحالة فان الميرتوقراطية قد تعني البيروقراطية التي تستند الى الجدارة والكفاءة اللتين تعملان ضمن حدود النظام الديمقراطي وتحت السيطرة التامة لقادة منتخبين. بيد ان الميرتوقراطية في هذه الحالة لا تمثل كل ما اعنيه بعبارة الوصاية. فالوصاية ليست مجرد تعديل يجري على نظام ديمقراطي، بل هي بديل للديمقراطية وبذلك فهي نوع مختلف من الأنظمة. ان ما اقصده بالوصاية هو نظام حكم يتم بموجبه حكم دولة معينة من قبل حكام مؤهلين يتكونون من اقلية، ومن المحتمل ان تكون اقلية صغيرة جداً، من البالغين الذين لا يخضعون للعملية الديمقراطية. ولهذا السبب تجدني افضل الاشارة الى الحكام بالعبارة المثيرة للعواطف والذكريات والتي استخدمها افلاطون : «الاوصياء».

مؤهلات المؤهلين

الديمقراطي : إنني أفترض ان الخلاف بيننا، سيدور الان حول ما نعني بعبارة «المؤهل».

الأرستقراطي : لا، فأنا أعتقد أننا قد نتفق على ما نعنيه بالمؤهل وستتمحور نقطة خلافنا حول من هو المؤهل، ومن المحتمل انك توافقني الرأي على ان الانسان المؤهل لممارسة الحكم، اي من اجل ان يكون كفؤاً سياسياً، ينبغي له ان يمتلك ثلاث صفات. ينبغي للذين يمارسون الحكم ان يكون لديهم فهماً كافياً للغايات والاهداف التي ينبغي للحكومة ان تسعى الى تحقيقها. ودعني اشير الى هذه الصفة بعبارة **الادراك الاخلاقي، او القدرة الاخلاقية**. انك تستثني الاطفال من بين الشعب (الديموس) لانهم يفتقرون الى القدرة الاخلاقية للحكم : انهم لا يعرفون ما ينبغي للحكومة ان تقوم به لحماية مصلحتهم باعتبارهم اطفالاً. وبنفس الطريقة، اذا ما عجز الناس العاديون عن فهم مصالحهم عليك ان توافقني بانهم مثل الاطفال غير مؤهلين معنوياً لحكم ذاتهم.

الديمقراطي : ولكن معظم الأفراد، حسب قناعتي يدركون مصالحهم بشكل افضل مما يحتمل ان يدركه الأوصياء الذين ذكرت.

الارستقراطي : يا له من ايمان لا اساس له مطلقاً. ولكنني اود مواصلة نقاشي اذا ما سمحت لي . فحتى لو ان الناس العاديين تمكنوا من ادراك مصالحهم فانهم مع ذلك لا يحتمل ان يكونوا مؤهلين لممارسة عملية الحكم. وحيث ان الامر يصبح دون جدوى اذا ما أدرك الناس العاديون المصالح بوجه عام، سواء مصالحهم الذاتية أو المصلحة العامة على حد سواء، ولكنهم اخفقوا في اتخاذ ما يلزم لتحقيقها، كما ينبغي للحكام ان يكونوا نزاعين الى السعي نحو الاهداف الفاضلة. ان تحديد ما هو افضل لا يعتبر كافياً، ولا يكفي كذلك مجرد الحديث عنه كما هو ديدن القسم الاكبر من الفلاسفة وغيرهم من الاكاديميين. ومن اجل ان يكون الحكام مؤهلين للحكم – اوصياء كانوا ام افراداً عاديين – فينبغي لهم ان يكونوا قادرين على تحقيق الاهداف. وأود أن أشير الى هذه الخاصية، او النزعة، بعبارة **الفضيلة**. وعندما يجتمع الادراك الاخلاقي والفضيلة في شخص معين فانهما يعملان على خلق قادة قادرين أخلاقياً. ولكن القدرة الأخلاقية ليست كافية : فنحن ندرك جيداً بماذا ترصف الطريق المؤدية الى جهنم. وعلى الحاكمين ان يدركوا جيداً أفضل السبل

واكثرها ملاءمة وفاعلية لتحقيق الاهداف المنشودة. وبعبارة موجزة ينبغي ان يكون لدى القادة والحكام ما يكفي من **المعرفة الفنية أو الوسيلية** (٥).

ولا تكفي أية واحدة من هذه الخصائص، أو حتى اية اثنتين منها، فالصفات الثلاث ضرورية. ومن اجل ان يكون المرء مؤهلاً لممارسة الحكم فعليه ان يكون كفؤاً وسيلياً واخلاقياً في آن واحد. وبالتالي فان هذه الصفات الثلاث مجتمعة تعرّف **الكفاية السياسية**. ولا يسعني الا الشعور بانكم جميعاً متفقون معي في الرأي حول الحاجة الضرورية الى الكفاية السياسية باعتبارها شرطاً اساسياً من شروط تولي الحكم بصرف النظر عما اذا كان الحكام ديمقراطيين او اوصياء.

الديمقراطي : لا، ليس بهذه السرعة! اذا ما قبلت بكل الافتراضات التي طرحتها حتى الان الم أكن قد اعترفت بصحة دعواك بشأن الوصاية؟

الارستقراطي : لربما كان الأمر كذلك. ولكن على أي الأسس تستطيع أن ترفض بشكل معقول المقدمة المنطقية؟ هل بامكانك، أنت أو أي شخص آخر، القول ان الذين يفتقرون الى الكفاية السياسية – كالاطفال مثلاً – يحق لهم ان يساهموا كما ينبغي في عملية الحكم؟ عليكم، انتم معشر الديمقراطيين، ان تواجهوا المضامين الأولية للحقيقة التي لا يمكن إنكارها، وهي قيامكم باستثناء الاطفال من الديموس بمحض إرادتكم. واذا ما اتفقنا على ان الاطفال غير مؤهلين لممارسة الحكم – مع انهم سيصبحون كذلك في يوم ما – وبصرف النظر عما قد يسببه الاعتراف بذلك من مضايقة لكم، فان هذا يعني انكم قد قبلتم بالافتراض القائل ان الأشخاص غير المؤهلين لا ينبغي لهم ان يسهموا بشكل كامل في عملية الحكم.

الديمقراطي : انك تغالي في التركيز على مثال الاطفال. فهم، رغم كل شيء صنف فريد من نوعه. وكما ذكرت أنت للتو انهم في مراحل النمو الأولى وسيصبحون مؤهلين للاسهام في عملية الحكم بعدما يبلغون سن الرشد.

الارستقراطي : اجدك انت الذي تسرع بالكلام الآن! فعندما تقبل بحدود من شأنها استثناء فئات معينة من الناس، ستجد نفسك مجبراً على تبرير رسم الحدود في

تلك المنطقة لا في منطقة اخرى. ان الموقع الدقيق للحدود ليس بامر بديهي حتى في اوساط الفئات الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، هل تريد ان يكون من بين افراد شعبكم (الديموس) أناس يعانون من التخلف العقلي، بل والجنون، بحيث أنهم يعتبرون قانونياً غير قادرين على حماية مصالحهم الاساسية ، وبالتالي يوضعون في رعاية وصي شرعي، اي سلطة أبوية لها نفس مكانة الأب؟ ثم ما هو وضع من يتم الحكم عليهم بسبب ارتكابهم جريمة ما او جناية؟ هل يحرمون من حق التصويت على اساس انهم غير مؤهلين أخلاقياً؟

الا تعتبر مسألة التمييز بين الكفاية السياسية وعدم الكفاية أمراً في غاية الاهمية؟ ان الجواب الذي طالما لجأ اليه أنصار الوصاية ابتداء من افلاطون وانتهاء بيومنا هذا يكمن في واقع ان الشخص العادي غير مؤهل للحكم. ان مبدأ المساواة الفاعل الذي سمعتك تدافع عنه، والذي يدعي بان البالغين كلهم تقريباً مؤهلين للحكم، لا يقل سخفاً عن كذبة أفلاطون الملكية. ان العثور على اقلية من الاشخاص البالغين ممن هم اكثر كفاءة من غيرهم لامر ممكن بالتأكيد، كما ان اعداد مثل هذه الجماعة عن طريق الثقافة والتعليم ليس هو الآخر بالأمر المستحيل. ومتى ما تم ذلك فان مثل هذه الأقلية، الأوصياء المحتملين، هي التي ستكون بالتأكيد مؤهلة لممارسة الحكم.

الديمقراطي : ليس فقط لفترة مؤقتة، او انتقالية، بل لفترة غير محددة، اليس كذلك؟

الارستقراطي : لا شيء يبقى الى الابد لا سيما انظمة الحكم. حتى افلاطون افترض بان جمهوريته آيلة الى الزوال الحتمي، فبعد ان يدب الضعف في اوصالها وتضمحل فانها سرعان ما تصبح نظاماً من نوع آخر. ان البعض ممن يطرحون فكرة الوصاية لتبرير نظام حكم معين يدعون ان نظامهم الهرمي انتقالي فقط (٦) . بيد ان الحجة المتعلقة بوصاية انتقالية، والتي من الممكن ان تكون طويلة الأمد جداً، لا تختلف جوهرياً عن الدفاع عن الوصاية باعتبار أنها تمثل نظاماً اكثر مثالية وأطول امداً.

الديمقراطي : الم يحن الوقت لقيامك بالكشف لي عن حجتك؟

الارستقراطي : اردت التأكد اولاً من انك قد استوعبت افتراضاتي. وسأقوم الان بالاشارة إلى الخطوط الرئيسة في مناقشتي. ان الاسباب التي تدفعني الى اثبات ان الوصاية تتفوق على الديمقراطية تتكون من جزئين سلبي وايجابي. والجزء السلبي منها هو ان الاشخاص العاديين يفتقرون الى الشروط والمواصفات الضرورية لممارسة الحكم. اما الجزء الايجابي من حجتي فينصب في ان الاقلية التي تمتلك مستوى رفيعاً من المعرفة والفضيلة – اي نخبة مختارة او «طليعية» او مجموعة ارستقراطية بكل ما تحمله هذه العبارة من معانٍ اصلية وحقيقية – يمكن العثور عليها واعدادها. ان هذه الاقلية مؤهلة بالكفايتين الاخلاقية والوسيلية المطلوبتين، واللتين من شأنهما تبرير المطالبة بممارسة الحكم، وهو جانب غير متوفر لدى السواد الاعظم من الناس.

الكفايـة الاخـلاقية

الديمقراطي : إني اشك في قدرتك على اثبات اي من جزئي حجتك، الايجابي منها والسلبي على حد سواء. إن العكس هو الصحيح على ما اعتقد : فيمكن القول أن مستوى مقبولاً من الكفاية الاخلاقية تجده منتشراً بشكل واسع بين الناس، وعلى أي حال لا يمكن تحديد نخبة اخلاقية فائقة لممارسة الحكم على بقية ابناء المجتمع او ائتمانها على هذه المهمة. وكان جيفرسون، وفلاسفة حركة التنوير الأسكتلندية، محقين على ما اعتقد فيما ذهبوا اليه من ان اكثر بني البشر لديهم إحساس اساسي بما هو صحيح وما هو خطأ ولا يتميز بكونـه اقوى في بعض المجموعات منه في مجموعات اخرى. وقد يكون لدى الافراد العاديين في اغلب الاحيان وضوح رؤية حول قضايا اخلاقية اولية يفوق ما لدى من يفترض بهم ان يكونوا ارفع منزلة منهم. وبهذا الصدد كتب جيفرسون مرة، يقول : «اطرح مسألة اخلاقية أمام استاذ جامعي وفلاح. ستجد ان الاخير سيصل الى حـكم يكون في اغلب الاحيان افضل من ذلك الذي يصل إليه الاول، ذلك انه (اي الاخير) لم يضلل بفعل العديد من القوانين والانظمة المتكلفة»(مقتبسة في ويلز، ١٩٧٨، ص ٢٠٣). وفي الاونة الاخيرة أقام جون رولز نظام عدل خاصاً به على افتراض مفاده ان الافراد متساوون بالاساس بوصفهم اشخاصاً اخلاقيين، اي بقدرتهم على التوصل الى تصور معقول

لما هو عادل (رولز ١٩٧١، ص ٥٠٥). وتبدو هذه الاحكام المتعلقة بالناس صحيحة بالنسبة لي . واذا ما وضعنا جانباً الحالة المنفردة لشخص قد ابتلى بعائق معين، سنجد ان كل شخص بالغاً وذا ذكاء عادي قادر على التوصل الى احكام أخلاقية ملائمة.

الارستقراطي : ألست تغالي في القابلية الاخلاقية للشخص العادي؟ فبالدرجة الاولى نجد ان الكثيرين من الناس يفتقـرون على ما يبـدو الى فهم الكثير من احتياجاتهم ومصالحهم الأساسية. اليست هي حقيقة ان افراداً قليلين جداً هم فقط الذين يكلفون انفسهم مشقة التأمل بعمق حول ما يشكل حياة كريمة؟ هل هناك الكثير ممن يعمدون الى الاستبطان؟ هل يتمكن الكثيرون منا من الوصول الى اكثر من فهم سطحي لانفسنا؟ «عليكم فهم أنفسكم!» هذا ما قاله وسيط الوحي في مدينة دلفي اليونانية القديمة. اما سقراط فقد ضحى بحياته في هذا المضمار. بيد ان القليل منا هم الذين يتفانون من اجل تحقيق هذا الهدف. وثمة مثال معبر يسلط الضوء على هذه الحقيقة : لقد شجب الانبياء اليهود، والمسيح، وكتّاب النصوص الهندوسية القديمة، وبوذا، وحتى فيلسوف حديث مثل برتراند رسل*، عدم جدوى السعي الى تحقيق السعادة من خلال اشباع متواصل للرغبة، لا سيما من خلال الحصول على الاشياء واستهلاكها. ومع ذلك ألم يعمد الأمريكيون الى جعل استهلاك سيل متزايد لا نهاية له من السلع المادية هدفاً رئيساً لحياتنا ونظموا مجتمعنا وفقاً لذلك؟ وألا يتجه معظـم ما تبقى من العالم في يومنا هذا، سـواء كانوا هندوسيين، أو بوذيين، أو يهوداً، أو مسيحيين، او ماركسيين، الى الهدف ذاته؟ أو لننظر إلى ما يلي : على مدى ثلاثة قرون من الزمن تعاون الامريكيون بشكل فاعل

* اللورد برتراند رسل = (١٨٧٢ – ١٩٧٠) فيلسوف وعالم رياضيات بريطاني، بعد خدمة وجيزة في السلك الدبلوماسي مارس التعليم، و له العديد من المؤلفات في الرياضيات والفلسفة ولعل من بين اشهر كتبه عمله الموسوم «تاريخ الفلسفة الغربية». وكان التزامه بمبدأ اللاعنف سبباً في توقف مهنته الاكاديمية وسجنه، وكان من شأن لقائه بكل من لينين وتروتسكي وغوركي اثارة اهتمامه بالشيوعية الامر الذي دفعه الى كتابة «الشيوعية في النظرية والممارسة». وبعد نبذه لمبدأ اللاعنف عام ١٩٣٩ حصل على وسام الاستحقاق واستعاد موقعه زميلاً في كلية ترنتي في جامعة كيمبردج. وقد شهدت سني الخمسينيات انتماءه الى حركة نزع السلاح النووي. بقي محافظاً على امكاناته الفكرية غير الاستثنائية حتى الرمق الاخير – المترجم.

وجاد في تدمير بيئتهم الطبيعية، غير آبهين بشكل عام باهميتها لخيرهم ورفاهيتهم. ولعل شيئاً من الاستبطان كان من شأنه ان يكشف للكثيرين مقدار الكلفة الباهظة التي قدر لها ان تترتب على عدم الاهتمام هذا على المدى البعيد. ولم يرما يترتب على ذلك من عواقب الا قلة متنورة من الناس.

إن بوسعي اعطاء الكثيرمن الامثلة. فهل تستطيع أنت ذلك؟ هل بامكانك إنكار ان الكثيرين من الافراد – البالغين لا الاطفال – غير قادرين على اكتساب فهم اولي لاحتياجاتهم ومصالحهم، او انهم غير راغبين في ذلك اساساً . فاذا ما عجزوا عن فهم مصالحهم الشخصية الا يصبحون عاجزين عن حكم انفسهم شأنهم بذلك شأن الاطفال؟

واذا ما كانوا عاجزين عن حكم انفسهم فانهم بالتأكيد حتى اقل كفاءة لحكم غيرهم . الا يجد معظم الناس صعوبة، وربما حتى استحالة، في ادخال مصلحة الغير ورفاهيتهم في حساباتهم عندما يقومون باتخاذ القرارات؟ ان ما يعانونه من عجز انما يعود الى ما لديهم من نقص في المعرفة من ناحية، وفي الفضيلة من ناحية أخرى. وانه لمن الصعب في اغلب الاحيان، وفي عالم معقد مثل عالمنا، ان يدرك المرء ما يكفي لدفعه الى معرفة اين تكمن مصالحه. وانه لأمر يدعو الى الرهبة بشكل اكثر ان يحاول المرء اكتساب ما يكفي من الفهم لخير اناس آخرين في مجتمعه. والمشكلة اكثر حدة في الدول الديمقراطية الحديثة بسبب كثرة عدد المواطنين، الامر الذي لا يمكن للمرء معه إلا معرفة جزء قليل منهم فقط. ونتيجة ذلك علينا الخروج باحكام عن مصلحة أشخاص لا نعرفهم شخصياً ونستطيع أن نعرف عنهم بطريقة غير مباشرة فقط. وفي اطار علم الاجتماع تكون كلفة المعلومات في محاولة التعرف على مصالح جميع المواطنين الآخرين وخيرهم باهظة جداً مما يفوق إحتمال أي منا. وانه لأمر غير انساني ان نتوقع قيام الكثيرين منا بذلك.

وعلى نحو أكثر صلة بالموضوع، فان السواد الاعظم من الناس يبدون غير راغبين على ما يبدو في اعطاء مصالح شخص غريب، او بالاحرى مصالح اي شخص غير معروف لهم، ذات الاهمية التي يولونها لمصالحهم . وهذه الرغبة في

عدم الاكثرات بمصالح الاشخاص البعيدين عنك تكتسب قوة اكبر عندما تتعارض هذه المصالح مع مصلحتك الشخصية، او مصلحة عائلتك، او مصلحة المقربين منك. ومع ذلك، حتى في دولة صغيرة مثل الدانمارك – كما هو كذلك بالتأكيد في دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية – فان معظم الافراد الآخرين يقعون خارج الحلقة المقربة المؤلفة من عائلتك واصدقائك المقربين وحتى من الحلقة الاوسع التي تضم معارفك. وفي اطار هذا المعنى بالذات فان القسم الاكبر منا أنانيون لا غيريون. بيد ان الانانية والافراط في التحدث عن النفس لا ينسجمان مع الحاجة للفضيلة باعتبارها احدى متطلبات ممارسة الحكم. وقبل لحظة اخبرتك بانني متفق معك حول مبدأ الاعتبار المتكافيء. وان اما اريد قوله الآن هو ان هناك قلة من الناس ممن يرغبون في التصرف بهدي هذا المبدأ. وفي الحياة السياسية يفتقر معظمنا الى ما اسميته بالفضيلة، اي اننا لا نملك الدافع القوي للعمل من اجل المصلحة العامة ولذلك نجد ان مصلحة الاشخاص والمجموعات تأتي بالدرجة الاولى قبل المصلحة العامة في الدول الديمقراطية.

وهكذا فإن السؤال هو التالي : اذا ما كانت المعرفة والفضيلة مطلوبتين من اجل الكفاية الاخلاقية، واذا ما كانت الاخيرة هذه مطلوبة من اجل الكفاية السياسية، فهل هناك ما من شأنه تبرير ايماننا بان الكثيرين من الافراد لديهم الكفاية السياسية؟ وان لم يكن لديهم ذلك فهل يكونون مؤهلين لممارسة عملية الحكم؟ ان الجواب الواضح يشير الى النفي على ما يبدو.

الديمقراطي : حتى لو أنني كنت مهيئاً للموافقة على كل ما قلت (وأنا لست كذلك) لما استنتجت ان الوصاية افضل من الديمقراطية اللهم الا اذا استطعت ان تقنعني بان الأوصياء المقصودين يمتلكون حقاً المعرفة والفضيلة اللتين تدعي بان معظم الناس يفتقرون اليهما، انني شكوكي للغاية ازاء هذا الامر.

الكفايـة الوسيلية

الارستقراطي : ان كل من يؤمن بان الناس يكادون يكونون مؤهلين بشكل متكافيء لممارسة الحكم لا يمكنه ان يكون شخصاً شكوكياً. ولعلي استطيع التغلب على ما لديك من شكوك وزعزعتها بمزيد من الملاحظات. إنظر لوهلة إلى المعرفة

التقنية بعين الاعتبار. لعل اقل ما يمكننا قوله هو ان الامر برمته يشكل معضلة، اذ انه في ضوء ما يفتقر اليه الكثيرون من كفاية تقنية – وهو امر لا يمكن إنكاره على ما يبدو – فانهم يفتقرون نتيجة ذلك ايضاً الى المتطلبات الاخلاقية التي تجعلهم مؤهلين لممارسة الحكم. ففي يومنا هذا تضم القضايا المتعلقة بالسياسة العامة اموراً ذات طبيعة تقنية عالية. وبهذا الصدد تجدني افكر بامور ذات طبيعة تقنية واضحة كالاسلحة النووية والاستراتيجيات، والتخلص من الفضلات النووية، وتنظيم البحوث الخاصة بحامض التحكم بالوراثة، والتطلع إلى برامج فضائية مأهولة، الخ. ولكنني في الحين ذاته اقصد اموراً اقرب الى مفردات الحياة اليومية : الرعاية الصحية، الولادة، الضمان الاجتماعي، البطالة، التضخم المالي، الاصلاح الضريبي، الجريمة، برامج الرفاه..الخ.

ولأننا لسنا خبراء بامور مثل هذه، فيمكننا التعامل معها بحذاقة أكبر اذا ما اتفق الخبراء على حلول تقنية، او اذا ما فشلنا في ذلك فإن بامكاننا الحكم على الخبرة النسبية للخبراء. بيد ان الخبراء لا يتفقون ، كما اننا لانعرف كيف يتم تقيم مؤهلات الخبراء.

الديمقراطي : الا يشكل هذا الجانب خطأً فادحاً في حجتك؟ اذا ما اخفق افضل الخبراء المؤهلين في التوصل الى اتفاق فكيف يمكننا تنصيبهم أوصياء ؟ وبالمناسبة، كيف يتم لهؤلاء الاوصياء تسوية خلافاتهم : هل تتم عن طريق قاعدة الاغلبية؟

الارستقراطي : يا له من موضوع شيق للمناظرة! الا ينبغي لك ان تفترض ان الخبراء الفنيين مؤهلون لكي يصبحوا اوصياء. لعل القسم الاكبر منهم ليسوا كذلك. وهناك ضرورة لتدريب الاوصياء تدريباً دقيقاً ووافياً، كما ينبغي في الحين ذاته اختيارهم بدقة في ضوء ما يمتلكون من المعرفة والفضيلة. ويولي افلاطون في عمله المأثور «الجمهورية» اهتماماً خاصاً لتدريب الأوصياء ، وقد حذا حذوه كل داعية جاد من دعاة الوصاية. وعلى خلاف العملية العشوائية التي يتم من خلالها إختيار القادة في نظام حكمكم الديمقراطي، فان تعيين أوصياء المستقبل وتدريبهم يشكلان عاملاً مركزياً في مفهوم الوصاية.

الديمقراطي : ولكن كيف يتم لكم القيام بذلك؟ ان حلّك يتطلب على نحو متزايد مجهوداً كبيراً، ولذلك تجد ان الناس اغلبهم يعتبرون «جمهورية» افلاطون كياناً طوبوياً.

الحاجة للتخصص

الارستقراطي : لا اظن ان اعداد المخططات وبرامج العمل التفصيلية تعتبر اموراً مفيدة كما ينصرف الكتاب الطوبويون الى القيام به. ان انظمتكم الديمقراطية لم يتم بناؤها من مخططات وبرامج عمل طوبوية، بل جاءت نتيجة تطبيق مبادىء وافكار عامة على حالات تاريخية ملموسة. ويفترض بالاوصياء ان يكونوا بطبيعة الحال خبراء من نوع ما، اي خبراء بفن ممارسة الحكم. كما يفترض بهم ان يكونوا اختصاصيين بحيث ان حقول تخصصهم توفر لهم التفوق كحكام وذلك مقارنة لا بالناس العادين فحسب بل بخبراء من فئات اخرى : اي بالاقتصاديين والعلماء الفيزيائين والمهندسين والى غير ذلك. وكما ناقش افلاطون في حينه فان الخلل في الكفايتين الاخلاقية والوسيلية للناس العادين يمكن التغلب عليه فقط من خلال التخصص الى درجة معينة وهو امر لا يتوقع تمكن الناس منه الا بصعوبة جمة. وليس علينا ان نسلم باسطورته حول اصول اوصيائه بغية ان نسلم بالمكاسب التي يحتمل ان يحصلوا عليها من جراء التخصص في فن ممارسة الحكم وعلمه. وحتى في حالة ايمانك بان معظم الناس يمتلكون القدرة الكامنة للحصول على المؤهلات المطلوبة من اجل ممارسة الحكم – وهي حالة لا اجد نفسي رافضاً لها بالضرورة – فانهم يفتقرون للوقت الكافي للقيام بذلك. فبرغم كل شيء يحتاج المجتمع انواعاً مختلفة من النشاطات، وما ممارسة الحكم الا نشاطاً مختصاً من بين عدد كبير من النشاطات. فنحن بحاجة الى سباكين، ونجارين، ومشغلي مكائن، واطباء، ومعلمين، وفيزيائين، وعلماء رياضيات، ورسامين، وراقصين، الخ.... وفي مجتمع حديث فاننا بحاجة الى الوف مؤلفة من الاختصاصات الاخرى وبتنوع لم يمكن لافلاطون تصوره مطلقاً. ان اكتساب المهارات اللازمة للقيام بهذه المهام ثم ممارستها يجعل من المستحيل على الكثير من الناس تجنيد ما يكفي من الوقت لاكتساب الكفايتين

الاخلاقية والوسيلية الكافيتين لتأهيلهم للاضطلاع بالحكم. وهذا امر يشمل بطبيعة الحال معظم الخبراء.

ليس من السهل تعلم فن الحكم وعلمه. وفي عالم معقد مثل عالمنا تمثل عملية الحكم أمراً في غاية الصعوبة. ولعله الاسهل للمرء على ما اظن ان يصبح عالم رياضيات متميزاً من ان يكون حاكماً فاضلاً، وبالتأكيد ان عدد علماء الرياضيات الجيدين أكبر بكثير من عدد الحكام الفاضلين. كما ان الافتراض بان هناك عدداً كبيراً من الاشخاص الذين لديهم القابلية لاكتساب مختلف المهارات المتخصصة واستخدامها استخداماً حسناً لضرب من ضروب الخيال. فكم يبلغ عدد الانسكلوبيديين* الحقيقيين الذين تم لك التعرف بهم؟ هل هم شخص ام شخصان على الاكثر؟ هل تجد نفسك مطمئناً وانت تراجع طبيباً يحاول جاداً ان يكون أيضاً راقصاً ايقاعياً، او مغنياً اوبراتياً، او مهندساً معمارياً،أو محاسباً، أو وسيطاً مالياً.

ولذلك سأجيب على سؤالك على النحو التالي : في مجتمع قائم على اسس صحيحة تجد انه مقابل من يمرون خلال مرحلة تدريب شاق واختيار ضروري من اجل ان يصبحوا اطباء اكفياء وناجحين، هناك من يمرون بمراحل تدريب واختيار تجعلهم بالنتيجة مؤهلين لادارة دفة الحكم. ولان عملية الحكم برمتها تمثل جانباً هاماً من جوانب الحياة – وان اهميتها اليوم اكبر بكثير مما كانت عليه في اية فترة سابقة – فان عملية تثقيف الحكام واكسابهم ما ينبغي من مهارات وعلم تتمتع باهمية تأتي بالدرجة الاولى، اي سواء كان الحكام هؤلاء من بين الناس العاديين في انظمتكم الديمقراطية او من بين القادة المتخصصين في انظمة الحكم التي تعتمد مبدأ الوصاية.

التجربة التاريخية

الديمقراطي : لابد لي من القول انه على الرغم من تنصلك من اية رغبة تهدف الى تصوير نظام طوبوي، فان كلامك، شأن كلام افلاطون من قبلك، بدأ يظهر

* الانسكلوبيدي – شخص يجمع عدداً من العلوم او الفنون، او من يملك جوانب متعددة من الثقافة – المترجم.

بطابع طوبوي على نحو متزايد. وبصرف النظر عما لديهم من اوجه نقص واضحة فان للديمقراطيين وجوداً لا شك فيه. وقد تبدو فكرة الوصاية صورة رائعة باعتبارها خيال طوبوي، الا ان وضعها في حيز التطبيق هو أمر آخر. هل بامكانك ان تعطيني سبباً يدفعني الى الاعتقاد بان فكرتك المثالية للوصاية لها اية صلة بارض الواقع؟ واذا ما وجدت بان فكرة الوصاية التي تحاول ترويجها انما تمثلها انظمة مثل تلك القائمة في الاتحاد السوفييتي، والأرجنتين ابان الحكم العسكري، والكوريتين الشمالية او الجنوبية وغيرها من الدول الاخرى التي تطبق انظمة مماثلة، دعني اقول لك اني افضل حتى ديمقراطية من الدرجة الثانية على مثل هذه الانظمة.

الارستقراطي : اعترف ان الفكرة المثالية قد اسيء استخدامها في اغلب الاحيان من اجل تبرير نظام سلطوي او آخر جائر. حتى اشد الانظمة الملكية والسلطوية والاوليغاركية جبروتاً وتعسفاً حاولت ان تعكس نفسها بصورة انظمة وصاية على المصلحة الجماعية. وفي هذا القرن بالذات حاولت الفاشية، والنازية، واللينينية، والستالينية، والماوية، والانظمة العسكرية في الارجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والأرغواي، وعدد من البلدان الاخرى، اضفاء شرعية على انظمة حكمها من خلال الادعاء بان قادتها يملكون درجة عالية من معرفة المنفعة العامة وبانهم مكرسون لغرض تحقيقها. فلا غرابة في السهولة التي تجدونها انتم الديمقراطيون في مجال النيل من الوصاية والتقليل من شأنها حتى أنكم لا تجابهون نقاشاً حولها. ومع ذلك فانكم لا تنكرون ان كافة المثل العليا في مضمار السياسة قد تعرضت الى سوء الاستخدام. وبذلك لايصح نبذ مثل اعلى، او هدف سام، او الحكم على ما ينطويان عليه من امكانات، في ضوء مثال عملي سيء. هل تريدون الحكم على الديمقراطية من خلال التركيز على اخفاقاتها فقط، او من خلال تسليط الاضواء على انظمة حكم فاسدة وجائرة تنصرف احياناً الى الاختفاء خلف ستار مهلهل من الديمقراطية؟

الديمقراطي : اني اوافقك الرأي بأنه ينبغي لنا أيضاً النظر الى افضل الحالات. ولكن اود ان اسأل ما اذا كانت هناك أمثلة جيدة على الوصاية؟

الارستقراطي : كنت آمل ان تقوم بطرح هذا السؤال . تمثل جمهورية البندقية

مثالاً يثير الاعجاب. كانت لها ديمومة – ولكن ليس دون تغيير– قاربت ثمانية قرون، الامر الذي يجعل هذه الديمومة جديرة بان تدخل في سجل مؤسسة غينيس للأرقام القياسية العالمية. بيد ان جمهورية البندقية لم تحقق بقاءً فحسب بل يجب ان تعتبر ظاهرة تميزت بنجاح منقطع النظير وذلك في اطر الانظمة السياسية التي شهدتها مسيرة التاريخ. واني اذ اقول ذلك لا انكر في الحين ذاته ما كان لهذا الكيان السياسي من اخطاء، إلا ان هذه الجمهورية قد تمكنت بوجه عام من توفير السلام والرخاء لمواطنيها، وقد كان لها نظام قضائي متميز، ودستور متطور التزم به مواطنوها التزاماً تاماً. وبالاضافة الى ذلك فقد كانت جمهورية البندقية مركزاً تميز بما حقق من ابداع في مجالات الفنون، والعمارة، والتخطيط المديني، والموسيقى، كما ان نظام الحكم فيها لم يواجه الكثير من حالات التذمر الشعبي بل تمتع على ما بدا بتأييد شعبي واسع النطاق. ومع ذلك نجد ان النظام اخذ يخضع منذ عام ١٣٠٠ لسيطرة نسبة تقدر باثنين بالمئة من مجموع سكان الجمهورية، أي أقل من ألفي مواطن. وعلى الرغم من ان حكام جمهورية البندقية لم يتم اختيارهم وتدريبهم وفق النهج الصارم المنصوص عليه في «جمهورية» افلاطون، الا ان كل ابناء العائلات الارستقراطية من الذكور المؤهلين للاشتراك في الحكم كانوا يدركون جيداً منذ طفولتهم ان الاسهام في عملية الحكم كان يشكل امتيازاً ومسؤولية. وكان النظام الدستوري مؤسساً بمهارة تضمن عدم قيام المسؤولين، لا سيما الدوج (اي الحاكم)، بالتصرف وفقاً لمصالحهم الشخصية، أو لتعزيز مكانة عائلاتهم، والتأكيد على ضرورة انصرافهم الى تحقيق مصالح الجمهورية على اوسع نطاق.

وبامكاني ان استشهد بأمثلة اخرى مثل جمهورية فلورنسا في ظل حكم آل مديشي في القرن الخامس عشر، بل وحتى الصين خلال فترات الاستقرار والازدهار في ظل حكم أباطرة واجهزة بيروقراطية تأثرت تأثيراً مباشراً بافكار كونفوشيوس حول حكم الميرتوقراطية.

وبذلك فانك تكون مخطئاً اذا ما قلت ان الوصاية بصيغتها المثالية هي حالة

يستحيل تحقيقها، على الأقل في أقرب صورة معقولة ممكنة، وهو أقصى ما نطلبه من الانظمة المثالية السياسية.

الديمقراطي : لا أظن ان امثلتك التاريخية لها صلة بعالم اليوم.

* * *

الارستقراطي : حسناً، لقد حاولت مساعدتك في أن ترى رؤية اخرى غير الديمقراطية. ان رؤيتي تتعلق باقلية ذات تأهيل عالٍ، اطلقت على افرادها اسم الأوصياء وهم خبراء في فن الحكم وعلمه، والذين يمارسون الحكم على الآخرين، وينطلقون من رغبتهم في تحقيق الخير للجميع، واحترام مبدأ الاعتبار المتكافيء، وهما امران يتم الالتزام بهما من قبل هؤلاء الافراد بدرجة اكبر من الحرص والدقة مما لو التزم بها اصحاب العلاقة من الناس انفسهم. ولعلها من باب المفارقة ان يقوم مثل هذا النظام في الواقع على قبول عامة افراد الشعب به، وهكذا فقد يحقق نظام وصاية احد أهم اهداف الديمقراطية والفوضوية ولكن بطرق مختلفة.

الديمقراطي : لابد لي من الاعتراف بانها رؤية قوية. ولطالما كانت اقوى منافس للديمقراطية، وهي كذلك في يومنا هذا ايضاً لاسيما عندما ينصرف العديد من انظمة الحكم غير الديمقراطية – اليسارية واليمينية، الثورية والمحافظة على حد سواء – الى تبرير وجودها من خلال التمسك بهذه الرؤية لاضفاء الشرعية على كياناتها. واذا ما قدر للديمقراطية ان تشهد انحطاطاً، او ان تختفي كلياً من مسيرة التاريخ البشري خلال القرون المقبلة، فالكيانات التي ستحل محلها على ما اعتقد، ستكون انظمة مرتبية (هرمية) تدعي الشرعية لأنها تحكم من قبل اوصياء على المعرفه والفضيلة.

الفصل الثامن

نظرية العملية الديمقراطية

في كتابه الموسوم «علم السياسة» كتب أرسطو، يقول : «في الدول الديمقراطية تتمتع الشعوب (او الديموس) بالسيادة، اما في الدول التي تقوم فيها الاوليغاركيات (حكم القلة) فان اولي الامر هم القلة (اي الاوليغوي) (١٩٥٢، ص١١٠). والمعنى الحرفي لعبارة الديمقراطية هو أن الشعب يحكم[١]. ولكن ما معنى عبارة ان الشعب يحكم، وانه يتمتع بالسيادة، وانه يتولى مقاليد حكم ذاته؟ لكي يمارس الشعب الحكم ينبغي ان تكون لديه طريقة معينة للحكم، اي عملية للحكم. فما هي السمات المميزة لعملية حكم ديمقراطية؟ وعلى سبيل المثال، كيف تختلف هذه العملية عن نظام حكم الأقلية أو الاوليغاركية؟

من اجل الاجابة على هذه الأسئلة من المفيد التقدم بثلاث مراحل . أولاً – بما ان الديمقراطية نظام سياسي من المفيد جداً ان يتم عرض إفتراضات تبرر وجود نظام سياسي. ثانياً – إننا بحاجة الى تحديد الافتراضات التي من شأنها تبرير نظام سياسي ديمقراطي. وبرغم انني سوف اقوم بوصف هاتين المجموعتين من الافتراضات على نحو يميل الى ان يكون تجريدياً، فلا ينبغي لهاتين المجموعتين تجاهل السياق التاريخي، كما لا ينبغي لهما بالتأكيد افتراض الخيال الذي ألفه التنظير الديمقراطي منذ زمن الفيلسوف لوك، اي ذلك الخاص بحالة الطبيعة المسبقة التي يبرز منها المجتمع السياسي الى حيز الوجود نتيجة عقد اجتماعي. ثالثاً – ينبغي لنا وصف المعايير الاساسية لنظام سياسي ديمقراطي، وبيان كيف أنها تأتي من الافتراضات.

إفتراضات النظام السياسي

في بادىء الأمر دعونا نفترض (وليكن ذلك في وضع تاريخي محدد) توفر

فكرة لدى مجموعة من الاشخاص لتشكيل تجمع، أو ائتلاف، يستهدف تحقيق غايات معينة، او الامر الاكثر احتمالاً هو رغبتهم في تكييف تجمع قائم من اجل الاضطلاع بمهمة تحقيق هذه الأهداف. وأنا استخدم تعبير تجمع بمفهومه الواسع، غير المحدد، اذ ليس من الضروري لهذا التجمع – كما سأبين قريباً – ان يكون دولة.

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف ينبغي على التجمع اعتماد سياسات تلزم الاعضاء بالتعامل معها على نحو مستمر[٢]. ان التزام الاعضاء بالعمل على نحو مستمر مع سياسات التجمع يتم التعبير عنه عادة من خلال قانون، او نظام، يترتب على اي تجاوز على احكامهما عقوبات محددة. وبسبب التزام الاعضاء بطاعة احكام القوانين والأنظمة يمكن القول بأن القرارات ملزمة، ان صانعي القرار الذين يتخذون قرارات ملزمة يشكلون بمجملهم حكومة هذا التجمع. ولهذا يمكن ان يشار أيضاً الى هذه القرارات الملزمة بأنها قرارات حكومية أو جماعية ملزمة.

ان كون القرارات ملزمة لا يعني ضمناً ان الجماعة تعتمد الاكراه منهجاً، أو تلجأ الى استخدام التهديد باتخاذ عقوبات صارمة لتحقيق الاذعان المطلوب، او ان لها سمات مماثلة اخرى تعتمد في اغلب الأحيان لتميز الدولة عن انواع اخرى من التجمعات. وعلى الرغم من احتمال قيام حكومة التجمع بخلق توقع ان المتجاوزين سيعاقبون من قبل المسؤولين، ففي بعض الاحوال قد تكون القرارات ملزمة من غير عقوبة من المسؤولين او حتى من اعضاء آخرين من التجمع. ان مجرد اثارة توقع لعقوبات الهية او سحرية قد يكون كافياً بحد ذاته، او ان مجرد عملية سن القانون، او الاعلان عنه، قد يدفعان بعدد كافٍ من الاعضاء الى اعتماده كمبدأ للسلوك مما ينتج عنه مستوى مقنع من الاذعان. وباختصار، وعلى الرغم من ان التجمع يمكن ان يكون دولة بالمفهوم الاعتيادي لنظام قسري، فقد لا يكون كذلك. وعلى نحو مماثل، ليس بالضرورة ان تكون حكومة التجمع حكومة لدولة معينة. وعليه فبإمكاننا وصف نظرية عامة للعملية الديمقراطية يمكن تطبيقها على تجمعات بشرية سواء شكلت هذه التجمعات دولاً أم لم تشكل ذلك.

ان عملية صناعة القرارات الملزمة تشمل على الاقل مرحلتين قابلتين للتمييز

بطريقة تحليلية : مرحلة وضع جدول العمل ومرحلة تقرير النتيجة. وتشكل **مرحلة وضع جدول العمل** ذلك الجزء من العملية الذي يتم من خلاله اختيار الامور التي يتم اتخاذ قرارات بشأنها (بما في ذلك القرار بعدم البت بها). اما مرحلة **تقرير النتيجة** (او المرحلة الحاسمة) فتمثل الفترة الزمنية التي تصل العملية من خلالها الى نتيجة، مشيرة الى ان ثمة سياسة معينة قد تم اعتمادها بالتأكيد، او قد تم رفضها بالتأكيد. واذا ما مثل وضع جدول العمل الكلمة الاولى، فإن المرحلة الحاسمة تمثل الكلمة الاخيرة، اي لحظة السيادة فيما يتعلق بالأمر المطروح. والى حين استكمال المرحلة الحاسمة تبقى عملية صنع القرار غير نهائية. وقد تفضي الى نقاش، او اتفاقات، أو حتى الى نتائج لعمليات التصويت، بيد ان هذه جميعها تبقى اجراءات اولية وقد يتم نقضها في المرحلة الحاسمة، وبذلك فهي ليست ملزمة للاعضاء. والقرارات لا تصبح ملزمـــة الا عند انتهاء المرحلة الحاسمة فقط. وبرغـم ان هذا التمييز التحليلي ينطبق على أي نظام سياسي، فإنه ضروري لتوضيح العملية السياسية كما سيتضح في مجال لاحق من هذا الكتاب.

ان ما يشكل المرحلة الحاسمة في اتخاذ القرارات الجماعية لهو أمر بعيد كل البعد عن البداهة. ان اقرار دستور، او اجراء تعديل دستوري هو بالتأكيد مرحلة حاسمة (وبخلاف ذلك لا يكون الدستور اكثر من عمل ورقي واجراء خيالي). وفيما يتعلق بمعظم السياسات التي يتم سنها في ظل نظام دستوري تحدث المرحلة الحاسمة ضمن الحدود الدستورية القائمة. وتعتبر المرحلة حاسمة من حيث المبدأ إذا بقي المجـــال مفتوحاً اما لسحب كافة القرارات السابقة او عكسها. وقبل المرحلة الحاسمة اذاً قد ينظر الى القرارات باعتبار انها قد تم تفويضها ، لا تحويلها او التنازل عنها، من قبل اولئك الذين يساهمون في المرحلة الحاسمة، وهذا تمييز سوف نعود الى تفاصيله ادناه.

افتراضات تبرر نظاماً سياسياً ديمقراطياً

يتم فقط صنع القرارات الملزمة من قبل افراد يخضعون الى احكامها، اي من

قبل اعضاء التجمع لا من قبل افراد خارجه. ولا يمكن لأي صانع قوانين، ضمن الاطار المألوف لهذا التعبير؛ ان يكون فوق القانون. والافتراض قائم على المبدأ الاساسي للعدل والانصاف القائل بأن فرض القوانين على الآخرين لا يكون عادلاً إذا اتخذه من هم غير ملزمين شخصياً بطاعتها. وبالاضافة الى ذلك، ففي حين ان هذا الافتراض ضروري لممارسة حق تقرير المصير، إلا انه غير كاف لضمان احترامه. ذلك ان الانظمة والقوانين التي يتم فرضها من قبل جهة خارجية يكون من شأنها التجاوز على حرية تقرير مصير جميع اولئك الخاضعين لاحكام القوانين.

ان منفعة كل عضو مؤهلة لان تحظى باعتبار متساو، وهذا هو ما يعتبر تطبيقاً مباشراً لصالح كافة مؤيدي فكرة المساواة الذاتية التي تم تناولها في الفصل السابق.

ولا ينبغي لأي عضو بالغ من اعضاء التجمع ان يكون ملزماً باظهار كفاءة مناسبة لغرض حماية مصالحه الذاتية. وبدلاً من ذلك، فإن عبء البرهان يتوقف دائماً على الادعاء باستثناء، ولا يمكن لاي استثناء ان يحظى بالقبول، اخلاقياً كان ام شرعياً، بغياب دليل من شأنه الالتزام بذلك. وهكذا فإن هذا الإفتراض يفترض مسبقاً ان كل عضو من اعضاء التجمع هو افضل من غيره في تقدير مصالحه. ان الاسباب التي تدفع الى اعتماد هذه الفرضية مبينة بوضوح تام في الفصل الخامس. اما في الوقت الحاضر فدعونا نطلق على الاعضاء البالغين الذين تتحقق فيهم شروط هذه الفرضية اسم **مواطنين**، وعلى نحو جماعي فإن هؤلاء المواطنين يشكلون **الديموس**، أو **هيئة المواطنين**، او **الشعب**.

واثناء عملية صنع القرارات الملزمة لا بد لمطالب كل مواطن فيما يتعلق بالرغبة في السياسات المزمع اعتمادها من ان تعتبر لا صحيحة وملزمة فحسب، بل صحيحة وملزمة على نحو متكافىء [٣]. وهكذا، فإننا عن طريق الفرضيتين السابقتين نجد انفسنا متجهين الى إستنتاج أن المساواة الفاعلة قائمة بين المواطنين.

وعلى الرغم من ان الافتراضات السابقة قد تبدو كافية لتبرير العملية الديمقراطية، فإن هذه الافتراضات بحاجة لان تستكمل رسمياً بمبدأ أولي من العدالة الذي لا يسبب ضرراً إن كان صريحاً. وهذا المبدأ الذي لا يعارضه الا القلة القليلة

من الافراد هو ببساطة، أنه بشكل عام يجب تخصيص الامور النادرة والقيمة بانصاف وعدالة. ولا يقتضي الانصاف بالضرورة المساواة في التخصيص، بل قد يقتضي على سبيل المثال تخصيصاً بموجب الاستحقاق. وحتى عندما يتطلب الانصاف مساواة، فإن المساواة المنصفة، كما رأينا في الفصل السادس، قد لا تقتضي تحقق حصص او تخصيصات متكافئة. بيد أنه في حالات معينة، يقتضي الانصاف في الواقع ضرورة استلام كل شخص حصة متكافئة، او فرصة متكافئة (في حالة تعذر وجود حصة متكافئة) لكسب الشيء النادر.

معايير خاصة بالعملية الديمقراطية

لنفترض اذاً ان افراداً معينين يرغبون في تكوين نظام سياسي. ولنفترض بالاضافة الى ذلك ان الافتراضات التي من شأنها تبرير تكوين نظام سياسي ديمقراطي صحيحة لهذه المجموعة. وبسبب صحة هذه الافتراضات فبإمكاننا ان نستخلص بأن المجموعة هذه ينبغي لها ان تعتمد نظاماً ديمقراطياً، وبأن الطريقة التي يتم لافراد الشعب من خلالها الوصول الى قراراتهم ينبغي لها ان تحقق معايير معينة. وعندما أقول ان الطريقة (او العملية) ينبغي لها ان تحقق معايير معينة فإني اعني بأنه في حالة ايمان المرء بالافتراض فيتوجب عليه اذاً التأكيد على الرغبة بالمعايير. وبالعكس، فإن رفض المعايير يعني في الواقع رفض واحد او اكثر من الافتراضات (٤).

تشكل المعايير الخمسة مستويات قياسية – ولنقل انها مستويات قياسية مثالية – يتوجب تقييم الاجراءات المقترحة على خلفيتها وذلك في اي تجمع تنطبق الافتراضات عليه. ان من شأن اية طريقة تفي بمتطلبات المعايير المذكورة بشكل كامل ان تكون العملية الديمقراطية المثلى ، وبذلك تكون حكومة هذا التجمع حكومة ديمقراطية مثلى. واني افترض جدلاً ان عملية ديمقراطية مثلى، وحكومة ديمقراطية مثلى، قد لا يكون لهما وجود في عالم الواقع ابداً، بيد أنهما تمثلان فكرتين لاحتمالين انسانيين يمكن مقارنة حالات واقعية بهما. وحتى عندما يتعذر تحقيق متطلبات المعايير القياسية على نحو تام، فإن هذه المعايير تبقى مفيدة لتقييم

الامكانات الحقيقة في العالم، كما سأعمد الى بيانه وتوضيحه. وبطبيعة الحال فإن المعايير لا تعمل على ازالة كافة عوامل الحكم والتقدير في عملية التقييم. فالمعايير على سبيل المثال لا تحدد اية اجراءات محددة، كقاعدة الاغلبية، اذ لا يمكن استخراج الاجراءات المحددة من المعايير بصورة مباشرة. كما ان الاحكام قد تضطر الى ان تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية المعينة التي من المفترض ان ينمو التجمع الديمقراطي في ظلها. ولكن لا ينبغي ان يفاجئ احد بسبب عدم تمكن النظرية الديمقراطية، شأنها بذلك شأن كافة النظريات المعيارية، من اجابات تخلو تماماً من كل ابهام وغموض وذلك فيما يتعلق بكل حالة واقعية ينبغي ان يتم في اطارها تحقيق خيار من بين مقترحات بديلة.

فما هي المعايير إذاً التي تنسجم بشكل فريد مع افتراضاتنا، لتوفر لنا نتيجة ذلك السمات المميزة لعملية ديمقراطية؟.

ا – المساهمة الفاعلة

ينبغي ان تتوفر للمواطنين على مدى عملية صنع القرارات الملزمة فرصة مناسبة، وفرصة متساوية، من اجل التعبير عن افضلياتهم بخصوص النتيجة النهائية. كما يجب ان تكون لديهم فرص مناسبة ومتساوية لطرح اسئلة على جدول الاعمال، وللتعبير عن الاسباب التي تدفعهم الى اقرار نتيجة معينة بدلاً من اخرى.

ان حرمان أي مواطن من الفرص المناسبة لتحقيق مساهمة فاعلة تعني انه بسبب الجهل بافضلياته، او لعدم فهم هذه الافضليات كما ينبغي، لا يمكن اخذها بعين الاعتبار. ولكن عدم اخذ افضلياتهم فيما يتعلق بالنتيجة النهائية بعين الاعتبار على نحو متساوٍ يعني رفض مبدأ الاعتبار المتكافىء للمصالح.

ب – المساواة في الاقتراع في المرحلة الحاسمة

خلال المرحلة الحاسمة للقرارات الجماعية لا بد ان تعطى لكل مواطن فرصة متساوية لتمكنه من التعبير عن اختيار يتم اعتباره متكافئاً في الاهمية مع ذلك الذي تم التعبير عنه من قبل مواطن آخر. وعند تحديد النتائج في المرحلة الحاسمة

فإن هذه الاختيارات، وهذه الاختيارات فقط، هي التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار.

وبسبب كون الاختيارات، بطبيعة الحال، هي ما نقصد عادة بالتصويت، فيمكن القول ان هذا المعيار يتطلب مساواة في التصويت اثناء المرحلة الحاسمة.

ومن الواضح ان متطلباً كهذا لطالما شكل الدعامة الاساس للنظرية والممارسة الديمقراطيتين منذ العهود اليونانية القديمة حتى يومنا هذا. ولكن على أي أساس منطقي؟ ان تبرير الامر يقوم، على ما اعتقد، على التقدير العملي الذي مفاده ان المساواة في التصويت خلال المرحلة الحاسمة ضروري من اجل توفير الحماية الكافية للمساواة الذاتية للمواطنين و«افتراض الاستقلالية الذاتية». وبخلاف ذلك يواجه المواطنون تراجعاً محتملاً لا حدود له لحالات عدم التكافؤ المحتملة في اطار ما يمارسونه من نفوذ على القرارات، مع عدم وجود اية محكمة للاستئناف يتم من خلالها الوصول الى قرار، بوصفهم انداداً سياسيين، من شأنه بيان اذا ما كانت مصالحهم، كما قاموا بتفسيرها، قد منحت اعتباراً متساوياً. ومثلما يمكن لحالات عدم المساواة في مجالات اخرى ان تعطي مكاسب لاشخاص معينين في مجال حصولهم على اعتبارات خاصة لمصالحهم، وعرقلة الطريق امام افراد اخرين، فإن حالة عدم المساواة في التصويت بإمكانها هي الاخرى بدورها ان تعمل بصورة متزايدة على التجاوز على «مبدأ الاعتبار المتكافىء للمصالح» في حالة انعدام الشرط المتعلق بالتصويت المتكافىء خلال المرحلة الحاسمة.

ولنلاحظ هنا ما لا يحدده المعيار الخاص بالمساواة في التصويت في المرحلة الحاسمة. فهو بالدرجة الاولى لا يتطلب المساواة في التصويت في المراحل السابقة. وقد تقرر الديموس منطقياً ان الطريقة الافضل لمنح مصالح اشخاص معينين اعتباراً متكافئاً هي اعطاء اهمية أكبر لاصواتهم في المراحل المبكرة. وبموجب نفس الاسس قد تقوم الديموس بتفويض اتخاذ قرارات معينة لهيئات من المواطنين أعطيت الاصوات فيها أوزاناً غير متساوية. ان ترتيبات كهذه قد تكون استثنائية، وهي ما كانت عليه بالفعل تاريخياً في الدول الديمقراطية، ولكن من المحتمل ان لا تكون

بالضرورة تجاوزاً على المعيار. ويتم التجاوز على المعيار اذا لم يعد المواطنون احراراً لتغيير مثل هذه الاجراءات او تعديلها كلما اخفقوا في تحقيق الاهداف المتوخاة، او كلما شعروا بأنهم مهددون باحتمال فقدانهم السيطرة على القرارات الجماعية.

وبالإضافة الى ذلك لا يحدد المعيار طريقة معينة للتصويت او للانتخابات. وبالامكان الايفاء بالشرط الذي يقضي بوجوب تمتع المواطنين بفرص متكافئة للتعبير عن اختياراتهم اذا ما تم اختيار الاصوات والناخبين كيفما اتفق، اي بموجب مجاميع. كما ان المساواة في التصويت لا تعني ان يحق لكل مواطن بالضرورة التمتع بصوت متكافئ في مناطق تتساوى فيها اعداد الناخبين او المواطنين، بل ان نظاماً للتمثيل النسبي قد يفي بالغرض بشكل متساوٍ ان لم يكن بشكل افضل. ان التساؤل عن الطرق الافضل لقيام المواطنين بالتعبير عن اختياراتهم، وعن الانظمة والتعليمات المحددة التي ينبغي اعتمادها لهذه الأغراض، هو أمر يتطلب تقديرات عملية إضافية. الا ان الاجراءات التي تفي بمتطلبات المعيار بشكل افضل ينبغي اختيارها وتفضيلها على تلك الاقل منزلة. ويشكل هذا التفضيل امراً يجب الالتزام به حتى لو كانت الاجراءات المقترحة تعاني من خلل او جوانب سلبية، وهو ما يحدث في أغلب الاحيان.

وأخيراً، لا يتطلب المعيار صراحة قيام اي تجمع باعتماد مبدأ قاعدة الأغلبية في قراراته، بل يشترط فقط ان يتم تقييم قاعدة الأغلبية، والبدائل لها، بمقتضى هذا المعيار ومعايير أخرى بما في ذلك المبادئ والافتراضات التي تبرر هذا المعيار، مثل مبدأ الاعتبار المتكافىء للمصالح، كما يشترط كذلك وجوب اعتماد الحل الذي يحقق هذه المعايير على النحو الأفضل. اما السؤال المتعلق بما اذا كانت قاعدة الاغلبية تشكل الحل الامثل فيبقى مفتوحاً. وكما سنرى في الفصل العاشر من هذا الكتاب، ان المشكلة التي يتم طرحها من قبل قاعدة الاغلبية وبدائلها صعبة للغاية ولم يتم حتى الان التوصل الى حلول مرضية لها. اما تقدير اية قاعدة لاتخاذ القرار من شأنها تحقيق متطلبات المعيار الخاص بالمساواة في التصويت على نحو أفضل، سواء كان ذلك بوجه عام ام ضمن سياق معين، فيبقى شأناً يستمر بصدده اختلاف الاشخاص الذي يلتزمون بمفهوم المساواة في التصويت.

انه لامر ينسجم مع العرف التاريخي، على ما اعتقد، ان نقول ان اي تجمع تحقق حكومته معايير المساهمة الفاعلة، والمساواة في التصويت، هو تجمع يحكم نفسه بموجب عملية ديمقراطية وذلك ضمن ذلك المدى المحدود. ولغرض ترك مجال لبعض اوجه المقارنة الهامة التي قد تأتي، اود القول ان مثل هذا التجمع يتم حكمه عن طريق **عملية ديمقراطية في مفهومها الضيق**. وعلى الرغم من ان العملية هذه اضيق مدى من عملية ديمقراطية كاملة فإن المعيارين يمكناننا من تقييم عدد كبير من اجراءات محتملة. وهما بالتأكيد لا يمكنهما ان يكونا حاسمين في الحالات التي يكون فيها اجراء معين هو الأفضل بمقتضى احد المعيارين والاسوأ بمقتضى المعيار الثاني. وبالاضافة الى ذلك فإن اي تقييم يتطلب عادة تقديرات إضافية حول الحقائق الخاصة بحالة معينة او حول النزعات او اوجه الانتظام الخاصة بسلوك البشر ونهجهم. ومع ذلك يبقى المعياران بعيدين كل البعد عن كونهما اجوفين. وبرغم انني لن اعمد الى طرح نقاش صعب في هذا الموضع فإنه من الصعب جداً ان ننكر ان الاجراءات التي من شأنها توفير إتخاذ القرارات من قبل عينة عشوائية من المواطنين تفي بمتطلبات وشروط المعيارين افضل من طريقة يتم للمواطن بموجبها اتخاذ قرارات ملزمة لبقية المواطنين، ومن الصعب كذلك ان ننكر ان مشروعاً للتصويت يتم بموجبه تخصيص صوت واحد لكل مواطن في المرحلة الحاسمة يكون افضل من آخر يكون فيه لبعض المواطنين عشرة اصوات ويحرم آخرون من اي صوت. وفي هذا المجال فانني لا الح ضمناً الى ان الاحكام على مثل هذه البدائل تتأتى باعتبارها استنتاجات لا تقبل الدحض تم التوصل اليها نتيجة مناقشة شائكة.

٣ الفهم المستنير

كما سبق لي وأن اقترحت فإن التقديرات والاراء الخاصة بوجود الديموس وتكوينه وحدوده، هي امور تخضع لكثير من الخلاف والجدل. وبذلك يمكن للمرء الطعن بها من غير تحفظ وذلك من خلال التوكيد على ان بعض المواطنين هم أكثر اهلية من غيرهم في مجال صنع القرارات المطلوبة. ويثير مثل هذا الاعتراض بطبيعة الحال ما يطرحه مبدأ الوصاية من تحد للديمقراطية، وهو امر تم لنا بحثه بالتفصيل. اما في هذا المجال، فإني اود الالتفات إلى إمعان النظر في اعتراض ثانٍ قد يأتي كما يلي :

قد يقول معترض، او رافض، بأنه يسلم بشكل عام بأن المواطنين مؤهلون جميعاً على نحو متكافىء، وبذلك لا يوجد فيما بينهم، او فيما بين اعضاء آخرين، او حتى فيما بين غير الاعضاء، من هم أفضل تأهيلاً من غيرهم، بحيث يكون لهم حق صنع القرارات بدلاً من الشعب (الديموس). ومع ذلك، ولكل هذا فانني أظن ان المواطنين ليسوا جميعاً مؤهلين كما ينبغي لهم أن يكونوا، فهم يرتكبون الاخطاء بصدد الوسائل التي تقودهم الى الغايات التي ينشدون، كما انهم يختارون غايات كانوا سيرفضونها لو أنهم اكثر علماً وادراكاً. ولهذا فإنني اسلم بضرورة قيامهم بحكم انفسهم بطرق تستوفي الشروط والمتطلبات التي تفرضها المعايير الخاصة بالعملية الديمقراطية في معناها الضيق، ولكن علينا ان ندرك في الحين ذاته ان هناك طرقاً مختلفة هي الاخرى مستوفية للشروط والمتطلبات التي تفرضها المعايير المذكورة؛ ومن بين هذه الطرق الاخيرة هناك تلك التي تؤدي الى خلق مجموعة مواطنين اكثر ثقافة وعلماً، وهو ما يؤدي بالتالي الى صناعة قرارات افضل. ان هذه الطرق هي بالتأكيد افضل من غيرها، وبذلك ينبغي اختيارها.

وقد يعترض على ذلك من يقول ان التنوير الفكري لا علاقة له بالديمقراطية. ولكني اعتقد ان هذا يشكل توكيداً يفتقر الى الحكمة، اضافة الى كونه خاطئاً من الجانب التاريخي. فهو يفتقر الى الحكمة لان الديمقراطية تعتبر نظاماً من شأن مبدأ حكم الشعب فيه ان يجعل من امر حصول الافراد على ما يريدون، او على ما يعتقدون انه الافضل، اكثر احتمالاً من امر حصولهم على الشيء ذاته في ظل انظمة بديلة مثل نظام الوصاية الذي يتم بموجبه تحديد ما هو افضل من قبل نخبة معينة فقط. بيد ان ادراك ما هو افضل، او ما هو مطلوب، من قبل شعب معين، او مجموعة معينة من المواطنين، يتطلب أصلاً ان يكون افراد الشعب هذا، او افراد مجموعة المواطنين هذه، متنورين بدرجة معينة على الاقل. وبسبب اعتراف دعاة الديمقراطية بذلك وتأكيدهم على ضرورة ان يكون الشعب متنوراً واعياً من خلال طرق واساليب معينة كالتعليم والمناقشات العامة، فإن هذا الاعتراض يعتبر باطلاً من الجانب التاريخي.

ولهذا فإنني اعتزم تضخيم معنى العملية الديمقراطية باضافة معيار ثالث. ولكنني للاسف لا اعرف كيف تتم صياغة المعيار الا بعبارات غنية في معناها، ولكنها لا تخلو من ابهام وغموض. ومع ذلك دعوني اطرح الصيغة التالية فيما يتعلق بمعيار الفهم المستنير :

« ينبغي ان يتوفر لكل مواطن ما يكفي من الفرص المناسبة المتساوية من اجل اكتشاف الاختيار وتأييده (ضمن الوقت المحدد من قبل الحاجة للوصول الى قرار) حول الموضوع المراد اتخاذ القرار بشأنه والذي يعتبر الأفضل في مجال خدمة مصالح الفرد » .

وهكذا فإن المعيار يعني ضمناً ان الطرق البديلة لصنع القرارات ينبغي ان يتم تقييمها بمقتضى الفرص التي توفرها للمواطنين من اجل ان يتم لهم فهم الوسائل والغايات المتعلقة بمصالح المرء والنتائج المتوقعة للسياسات التي تستهدف خدمة المصالح التي لا تقتصر على تلك المتعلقة بالذات، بل تشمل مصالح كافة الاشخاص الذين يعنيهم الامر. وبقدر تعلق الامر بما يتطلبه خير المرء ومصالحه من مراعاة للمصلحة العامة والخير العام، ينبغي ان تتوفر للمواطنين الفرصة لاكتساب فهم هذه الامور. وبصرف النظر عما يتسم المعيار به من غموض فإنه مع ذلك يهدي الى ما من شأنه تحديد الشكل الذي يجب للمؤسسات ان تكون عليه. وبذلك فإن المعيار يجعل من الصعب جداً تبرير الاجراءات التي تحجب، او تتكتم على المعلومات التي، في حال توفرها، قد تدفع بالمواطنين الى الوصول الى قرار مغاير، او الاجراءات التي قد تعطي المواطنين مجالاً اسهل للوصول الى معرفة امور ذات اهمية بارزة، او تلك التي تطرح للمواطنين برنامجاً للقرارات التي كان لا بد من اتخاذها من غير نقاش مع وجود متسع من الوقت لهذ النقاش. وقد تبدو هذه بالتأكيد وكأنها قضايا سهلة، بيد أن عدداً كبيراً من الانظمة السياسية – وقد يكون أغلبها – تعمل بمقتضى الاجراءات الأسوأ لا الأحسن.

مراقبة جدول الاعمال

اذا ما قدر لتجمع ان يفي بمتطلبات المعايير الثلاثة، فلربما يمكن اعتباره عن حق ديمقراطية اجرائية كاملة وذلك فيما يتعلق بجدول اعماله، او منهاجه، وفيما يتعلق

بالديموس، او هيئة المواطنين فيه. ولا بد من ان تفهم المعايير على أنها أوجه أفضل الأنظمة السياسية الممكنة، من وجهة نظر الديمقراطيه، وفي حين انه لا يتوقع من أي نظام فعلي أن يفي بمتطلبات المعايير بشكل تام، فإن الانظمة يمكن الحكم عليها بأنها أكثر ديمقراطيه أو أقل، والى الحد الذي قد تكون فيه الافضل او الاسوأ، وذلك بموجب الدرجة التي يتم فيها تحديد مدى تحقق متطلبات المعايير.

ومع ذلك، فأن يقال بأن نظاماً ما تسيره عملية ديمقراطية كاملة «فيما يتعلق بجدول اعمال معين» و «فيما له علاقة بالديموس»، فإن هذا القول يوحي باحتمال ان تكون المعايير الثلاثة غير كاملة. وتوحي العبارتان المعرفتان باحتمال وجود التقييد : اما أن تكون عمليات صنع القرارات الديمقراطية محدودة في اطر جداول اعمال ضيقة، وإما ان تكون متجاوبة مع ديموس مقصورة على فئة معينة، او الحالتين كلتيهما. اما عملية تقدير ما اذا كانت هيئة مواطنين معينة تعتبر شاملة كما ينبغي وتمارس السيطرة على جدول اعمال مناسب، فأمر يتطلب معايير اضافية.

ولغرض فهم السبب الذي يفرض الحاجة لوجود معيار رابع دعونا نفترض ان الملك فيليب المقدوني*، بعد نجاحه في دحر الاثينيين في كيرينيا، يعمد الى سلب مجلس الشعب** الاثيني سلطته لاتخاذ قرارات حول قضايا تتعلق بالسياستين الخارجية والعسكرية. وفي حين ان المواطنين يواصلون عقد اجتماعاهم في المجلس – والتي يبلغ عددها اربعين اجتماعاً في العام الواحد – لاتخاذ قرارات حول عدد من الامور، الا انهم يجبرون على الالتزام بالصمت بخصوص الامور الاكثر اهمية. فبقدر تعلق الامر بالقضايا «المحلية» تواصل البوليس الاثينية كونها مدينة ديمقراطية كعهدها دائماً، اما فيما تيعلق بالشؤون العسكرية والخارجية فإن الاثينيين محكومون الان بموجب نظام سلطة هرمي من قبل الملك فيليب او ولاته. فهل يمكننا ان نقول في مثل هذه الحال بأن اثينا تعيش حالة ديمقراطية تامة، او انها تمارس الديمقراطية كما كان عهدها دائماً؟

وبرغم ان السيطرة المفروضة من الخارج تطرح القضية بشكل اكثر اثارة، فإن

* الملك فيليب المقدوني (٣٨٢ – ٣٣٦ ق.م.) هو الملك فيليب الثاني والد الاسكندر الكبير – المترجم.
** مجلس الشعب او الجمعية التشريعية.

السيطرة على جدول الاعمال يمكن ان يتم سلبها من المواطنين من قبل فئة من بينهم. دعونا نتخيل دولة مستقلة تكون فيها الشروط والمتطلبات التي تفرضها المعايير الثلاثة آنفة الذكر مستوفاة بشكل جيد جداً، كما تنعدم فيها كل اشكال القيود على الامور التي قد يتخذ فيها المواطنون قرارات. ففي هذه الحال يصبح جدول الاعمال الخاص بقراراتهم الجماعية مفتوحاً تماماً. ولنفرض ان حركة مناهضة للديمقراطية قد تولت السلطة بطريقة ما ولغرض تهدئة خواطر العناصر الديمقراطية من أبناء وطنهم يعمد الحكام الجدد الى الابقاء على الدستور القديم بشكل رمزي. ومع ذلك، فقد قاموا بتعديله في جانب واحد. وبعد ذلك يقتصر استخدام افراد الشعب لمؤسساتهم السياسية الديمقراطية على جوانب معينة فقط، ولنقل ان هذه الجوانب تشمل الشؤون المحلية مثل السيطرة على المرور، وادامة الشوارع، وتحديد المناطق السكنية. اما الشؤون الاخرى فقد أبقاها الحكام الجدد تحت سيطرتهم وحدهم. في مثل هذه الحال تنعكس صورة زائفة للديمقراطية حتى اذا ما تمكن النظام الجديد من ان يفي بمتطلبات المعايير الثلاثة الاولى بشكل كامل ليصبح بموجب ذلك ديمقراطياً تماماً وذلك فيما يتعلق بجدول اعماله. فالمواطنون لا يمكنهم اتخاذ القرارات بشكل مؤثر فيما يتعلق بالقضايا التي يعتبرونها هامة وذلك خارج نطاق جدول الاعمال الذي سمح به الحكام والمقلص لديمقراطيتهم التي ابتليت بالعقم. وبإمكان السيطرة التي يمارسها الحكام اللاديمقراطيون على جدول الاعمال ان تكون اقل حدة ولفتاً للانظار واكثر تعقلاً ودهاء. ففي بعض الدول، على سبيل المثال، نجد ان القادة العسكريين يخضعون للسيطرة الاسمية لمدنيين منتخبين يدركون جيداً ما يمكن ان تؤول اليه امورهم، وما يمكن ان تكون العواقب في حالة تجاوز قراراتهم الحدود المرسومة من قبل هذه العناصر العسكرية.

وتقدم هذه الاعتبارات معياراً رابعاً : السيطرة النهائية على جدول الاعمال من قبل الديموس.

لا بد للديموس، او لهيئة المواطنين، من ان تتوفر لهم الفرصة المقصورة عليهم لاتخاذ القرار حول الكيفية التي يتم بموجبها وضع

القضايا على جدول اعمال الامور التي يراد اقرارها عن طريق العملية الديمقراطية.

ولعل معيار السيطرة النهائية هو ايضاً ما نعنيه عندما نقول انه في ظل نظام حكم ديمقراطي يجب أن يكون للشعب القول الفصل، او انه يجب أن يكون صاحب السيادة. ان نظاماً يفي بمتطلبات هذا المعيار، اضافة الى متطلبات المعايير الاخرى، يمكن اعتباره كياناً يعتمد عملية ديمقراطية تامة وذلك في علاقته بالديموس.

وبمقتضى هذا المعيار يفترض ان يستخدم النظام السياسي عملية ديمقراطية كاملة حتى في الحالة التي يتم من خلالها قيام الديموس بالوصول الى قرار يقضي بعدم لجوئهم الى اتخاذ القرارات بشأن كل قضية من القضايا، بل اختيارهم، بدلاً من ذلك، طريقة لاتخاذ القرارات حول امور معينة على نحو هرمي ومن قبل قضاة او موظفين اداريين. وطالما توفرت لافراد الشعب القدرة على القيام بشكل فاعل باسترجاع اي امر يتطلب اتخاذ القرار بشأنه، يكون الايفاء بمتطلبات المعيار قد تم. وبهذا الخصوص فإن المعيار الخاص بالعملية الديمقراطية والمطروح هنا يسمح بتفويض عملية صناعة القرار ضمن مدى اوسع من ذاك الذي يسمح به التعريف الشاذ للديمقراطية الذي يطرحه الفيلسوف جان جاك روسو في مؤلفه «العقد الاجتماعي». وبسبب قيامه بتعريف الديمقراطية بشكل تصبح ممارسة التفويض من خلاله امراً غير مسموح به، فقد توصل روسو الى الاستنتاج التالي : «لو قدر لمجتمع ان يكون كافة افراده من الالهة لحكم نفسه بطريقة ديمقراطية ، الا ان نظاماً مثالياً كهذا لا يصلح لبني البشر» (روسو ١٩٧٨، الكتاب ٣، الفصل ٤، ص ٨٥).

وهكذا فإن معيار السيطرة النهائية لا يستلزم مسبقاً الحكم بأن الديموس مؤهل لحسم كل موضوع من المواضيع التي تتطلب قرارات ملزمة. الا انه يستلزم مسبقاً الحكم بأن الديموس مؤهل لتحديد (١)، اي الامور تتطلب بالتحديد قرارات ملزمة واي منها لا يتطلب ذلك. (٢)، من بين الامور التي تتطلب قرارات ملزمة اي منها يكون الديموس مؤهلاً لاتخاذ قرارات بشأنه. (٣)، تحديد الشروط التي يقوم الديموس بمقتضاها بمنح التفويض. ان قبول المعيار باعتباره مناسباً يدل ضمناً على ان

الديموس هو خير من يقدر مدى جدارته واهليته وحدوده. ونتيجة لذلك، فإن القول بأن اموراً معينة ينبغي وضعها بعيداً عن متناول يد الديموس – بمعنى وجوب منعه من التعامل مع هذه الامور – هو بمثابة القول بأن الديموس غير مؤهل ولا قادر على تقدير كفاءته وحدوده.

وأنا اعني بعبارة التفويض منح الصلاحية بشكل يمكن ابطاله واستعادته من قبل الديموس نفسه. ومن الناحية التجربية نجد ان الحد الفاصل بين التفويض وسحبه لا يتسم بالحدة والوضوح دائماً، وبذلك فإن ما يتم الابتداء به باعتباره تفويضاً قد ينتهي بما يعتبر الغاء له. وبالاضافة الى ذلك، فإن المشكلة التي افرزتها التجربة في تحديد ما اذا كان جدول الاعمال النهائي مسيطراً عليه بشكل سري من قبل قادة من خارج اطار العملية الديمقراطية – كالعناصر العسكرية في المثال الذي ضربناه سابقاً – هي مشكلة معقدة بالضرورة بفعل الطبيعة السرية لهذه السيطرة. بيد انه مهما بلغت صعوبة وضع الحد عملياً فإن التمييز النظري بين التفويض وسحبه يبقى امراً ذا اهمية بالغة. وفي نظام يعتمد عملية ديمقراطية كاملة فإن الوصول الى قرارات بشأن التفويض يتم بمقتضى اجراءات ديمقراطية. ولكن الانصراف عن السيطرة على جدول الاعمال النهائي، اي سحب التفويض بالقيام به (او الاستحواذ عليه من قبل قادة من خارج اطار الديمقراطية) يكون من شأنه التجاوز بصراحة على المعيار الخاص بالسيطرة النهائية وبذلك فإنه يصبح غير منسجم مع التقدير القاضي بتوفر الشرط الكامل للتأهيل المتكافىء بين المواطنين(٥).

ان المعيار الخاص بالسيطرة النهائية يستكمل المتطلبات الخاصة بعملية ديمقراطية كاملة فيما يتعلق بالديموس. واذا ما اعتبر ان كافة الافراد مؤهلون بشكل متساو، بالمعنى الكامل للعبارة، واذا ما قدر لكافة الظروف المبينة سابقاً ان تتوفر، فإن الاجراءات التي يتم بمقتضاها قيام هؤلاء الاشخاص، المواطنين، باتخاذ قرارات ملزمة ينبغي تقييمها بموجب المعايير الاربعة.

لماذا الفرصة المتكافئة ؟

تحدد المعايير وجوب تمتع المواطنين، او الديموس، بما يكفي من الفرص المتكافئة للتصرف بطرق واساليب معينة. بيد ان بإمكاني على الفور تصور وجود اعتراضين على هذه الصياغة. فقد يقال بالدرجة الاولى ان «الفرص المتكافئة» يمكن تخفيضها بحيث لا تصبح اكثر من متطلبات رسمية او قانونية تغفل الفروق الهامة – ولنقل في الموارد على سبيل المثال. ولنفرض ان المواطن (س) فقير والمواطن (ص) غني. فعندها يكون لكليهما بموجب المناقشة «فرص متكافئة» للاسهام في صنع قرارات جماعية باعتبار ان كليهما مخولان قانونياً بالقيام بذلك. ومع ذلك، وبسبب امتلاك (ص) مجالاً اكبر من (س) للتمتع بالموارد المالية، والمعلومات، والدعاية، والمنظمات، والوقت، وغير ذلك من الامكانات السياسية فمن المحتمل ان تتوفر الفرصة لـ (ص) لا لمجرد المساهمة بقدر اكبر من (س)، بل لممارسة نفوذ اكبر بكثير من نفوذ (س) على عملية اتخاذ القرارات.

ويستمد الاعتراض قوته من الواقع المألوف الذي يقضي بأن يكون النفوذ احدى وظائف الموارد، وان الموارد توزع تقليدياً على نحو غير متكافىء. ومع ذلك نجد ان الاعتراض هذا يخطىء الهدف. إذ ان «الفرص المتكافئة» تعني «الفرص المتكافئة» الا ان ما يبينه المثال هو ان فرص (س) و (ص) في المساهمة متباينة بالتأكيد. وبالرغم من ان فكرة الفرصة المتكافئة تفسر بضعف في اغلب الاحيان بحيث يتم نبذها باعتبارها لا تتطلب الكثير، الا انها كثيرة المطالب اذا ما تم اخذها بمعناها الكامل، بل ان مطالبها تبلغ الحد الذي تستلزم المعايير الخاصة بالعملية الديمقراطية بموجبه وجود شعب ملتزم بها بحيث يعمل الى اعتماد اجراءات تتعدى حدود ما حققته الدول الاكثر ديمقراطية حتى اليوم في هذا المضمار. وسأعمد في الفصول الاخيرة من هذا الكتاب الى طرح بعض الامكانات التي تبدو لي انها تقع ضمن حدود ما هو محتمل ومجدٍ.

وقد يأخذ الاعتراض الثاني الصيغة التالية : ان الفرصة للقيام بعمل معين قد تعني ضمناً ان المرء قد يختار عدم القيام بأي عمل. واذا ما كانت العملية الديمقراطية

مرغوباً بها، الا ينبغي للمعايير في هذه الحالة أن تحدد الواجبات بالاضافة الى الفرص: واجبات المواطنين في المشاركة، وفي التصويت، وفي اكتساب المعلومات، وواجبات الديموس في تحديد كيفية البت في جدول الاعمال؟ وفي الوقت الذي أعتقد فيه أن العملية الديمقراطية تعني ضمناً واجبات مثل التي ذكرت، فإنني ادرك كذلك بأنها واجبات اخلاقية، وهذه تأخذ موقعها بين تشكيلة من الالتزامات والحقوق والفرص التي تجابه المواطنين في نظام ديمقراطي. ولا يمكنني القول ان المواطن يقع دوماً في خطأ اذا ما شاء عدم الوفاء بالتزاماته السياسية التي تشملها ضمناً معايير العملية الديمقراطية. كما انها تبدو لي اكثر انسجاماً مع افتراض الاستقلالية الذاتية، وحرية تقرير المصير، والاستقلالية الاخلاقية من اجل ضمان تمتع الافراد بحرية اختيار الطريقة التي يتم لهم فيها الايفاء بالتزاماتهم السياسية.

المشاكل التي تكمن في النظرية

ان النظرية الخاصة بالعملية الديمقراطية، والتي انتهيت لتوي من شرحها، قد تبدو مناسبة كما هي عليه. الا انها غير مكتملة إلى حد كبير، فالعديد من بين الافتراضات الاكثر اهمية هي امور تخضع للنقاش الكثير، الامر الذي يتعذر على المرء التسليم بها من غير اجراء مزيد من البحث والتمحيص عليها. كما ان مضامينها ابعد ما تكون عن الوضوح، بل ان المضامين الهامة منها هي بالذات عرضة للطعن.

وعليه فإني سأتناول بالبحث في الاجزاء المتبقية من هذا الكتاب المشاكل الاكثر اهمية في نظرية العملية الديمقراطية. وبرغم انعدام الحل الحاسم لاكثر هذه المشاكل، فسأحاول جاداً التوصل الى اقرب ما يمكنني تحقيقه حالياً من حل منطقي.

١ – ان الحجة الخاصة بمبدأ المساواة الفاعل تأتي على ما يبدو مؤيدة للاستنتاج الذي يقضي بأن كل شخص يخضع لاحكام القوانين ينبغي ان يكون ضمن الديموس. ولكن هل يصح لنا استخدام عبارة «كل شخص»؟ ليس تماماً : ليس الاطفال على سبيل المثال. فالافتراض الخاص بالاستقلالية الذاتية ينطبق على البالغين فقط. وكما لاحظنا سابقاً فإن الديمقراطيين الاثينيين لم يجدوا في اقتصار هيئة

مواطنيهم على القلة القليلة من البالغين امراً شاذاً. كما انه خلال القسم الاكبر من القرن التاسع عشر افترض معظم دعاة الديمقراطية ان استثناء المرأة من حق التصويت لم يشكل اجراءً غيرمنصف، اي ان النساء لم يعتبرن جزءاً من الديموس. ولم تنل المرأة حقوقها في الاشتراك في عملية التصويت والانتخاب في اكثر دول العالم الا في هذا القرن، ولم تنله في بعضها الا في الفترة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي الواقع، فإن النظرية الديمقراطية والممارسة لم تبدأ بعكس فكرة شمول كافة البالغين من المواطنين بعبارة الديموس، الا في القرن العشرين. وهنا ينبغي لنا ان نتساءل ما اذا كان تقدير من ينبغي شموله بعبارة الديموس هو امر اعتباطي، او قد تم تكييفه بفعل التاريخ والثقافة، بحيث لا يمكن الخروج بحكم عام بصدده؟ وعلى الرغم من ان النظرية والممارسة الديمقراطيتين كليهما يوفران تأييداً كبيراً لهذا الاستنتاج، الا انني اجده استنتاجاً خاطئاً، وسوف اقوم ببحث هذا الجانب في الفصل التالي.

٢ – ان معايير العملية الديمقراطية كما وصفتها هنا لا تحدد قاعدة لتنظيم القرارات. وقد زُعم من الناحية التاريخية ان القاعدة الوحيدة لتنظيم القرارات والتي تنسجم مع العملية الديمقراطية هي قاعدة الأغلبية. ومع ذلك نجد انه حتى عبارة «قاعدة الاغلبية» لا تشير الى قاعدة واحدة معرّفة جيداً لتنظيم القرار، بل انها تشير الى فصيلة، او مجموعة من القواعد المحتملة. وتتراوح هذه القواعد من تلك التي تنص على ان البديل المسلم به باعتباره ملزماً هو ذاك الذي يكسب العدد الاكبر من الاصوات، حتى لو كان هذا العدد اقل من خمسين بالمئة، الى اخرى تتطلب نسبة خمسين بالمئة زائداً واحدا، او المقارنة بين كل بديل وآخر. ولكن جميع هذه القواعد العددية عرضة للاصابة بعلل محتملة، مثل الدورات التي لا يمكن تحديد تفضيل للاكثرية فيها. وحتى في الحالة التي يمكن فيها حل هذه المشاكل، فإن السؤال التالي يبقى مطروحاً : لماذا ينبغي لنا قبول اي مبدأ للاغلبية؟ وسوف يتم النظر في هذه الجوانب في الفصل العاشر من هذا الكتاب.

٣ – يزعم دعاة مبدأ الوصاية ان اية عملية يتم بمقتضاها ممارسة الحكم من قبل

المواطنين العاديين لا يحتمل ان تحقق الصالح العام، وذلك بسبب افتقار المواطنين العاديين للمعرفة والفضيلة اللازمتين. ولكن حتى دعاة الديمقراطية ذاتهم يناقشون في بعض الاحيان قائلين انه ليس هناك ثمة عملية تكفي بحد ذاتها لضمان تحقيق الصالح العام (او المصلحة، او النفع للجميع، الخ). ان ما يشار اليه احياناً بفكرة **الديمقراطية الجوهرية** يعطي اسبقية لعدالة او صواب النتائج الجوهرية للقرارات، لا للعملية التي يتم من خلالها التوصل الى اتخاذ القرارات. وبتعبير واحد، ينبغي للعدالة الجوهرية ان تكتسب أولوية على العدالة الاجرائية، وتكتسب الحقوق الجوهرية أولوية على الحقوق الاجرائية. ان فرز وتصنيف القضايا المتعلقة بهذا النزاع حول الاولويات هو – كما سنرى في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر – امر يحتاج الى الكثير من الخبرة والمهارة. ولكن بحسب الظواهر، فإن الحجة التي تؤيد اهمية الجوهر مقارنة بالعملية لها مزيّة واضحة.

٤ – واذا ما كانت العملية الديمقراطية تمثل الوسيلة التي يمكن بموجبها لمجموعة معينة من الناس حكم أنفسهم على نحو مشروع وصحيح، فما الذي يشكل المجموعة المناسبة من الاشخاص الذين يعتمدون العملية الديمقراطية؟ وهل تعتبر اية مجموعة للاشخاص مؤهلة للتمتع بالعملية الديمقراطية؟ وبعبارة موجزة، اذا ما كانت الديمقراطية تعني الحكم بالشعب فما هي العناصر التي تكون «الشعب»؟ وقد لا توجد في ميدان العمل الخاص بالنظرية والممارسة الديمقراطيتين مشكلة أصعب من تلك التي يطرحها هذا التساؤل الذي قد يبدو للوهلة الاولى بريئاً. ومن اجل فهم ابعاده، علينا تصور تجمع معين للاشخاص. ومن خلال مواءمة فكرة الكاتب جوناثان سويفت* لاغراضنا هذه، دعونا نطلق على هذا التجمع اسم الايجفولك Eggfolk (أي قوم البيض). وفي الوقت الذي يدعي الكثيرون من افراد هذا القوم بأنهم يشكلون شعباً واحداً فإن البعض منهم يصرون على أنهم في الواقع ينقسمون الى قسمين، هما جماعة الايجفولك الكبرى وجماعة الايجفولك الصغرى، وان كل قسم منهما يتميز بعادات وتقاليد وطرق معيشية مختلفة، وعليه ينبغي ان يكون لكل منهما نظامه

* جوناثان سويفت (١٦٦٧ – ١٧٤٥) الكاتب الانجليزي الساخر المولود في ايرلندة ومؤلف العمل الروائي الشهير «رحلات جلفر» – المترجم.

الديمقراطي الكامل الخاص به. ترى كيف سيتم لنا الوصول الى قرار بهذا الخصوص؟ وكما سنرى في الفصل الثالث عشر فإن النظرية الديمقراطية لا توفر لنا الكثير في معرض الجواب على تساؤلنا. وفي الواقع أنه في حين أن هناك اجابات تاريخية إلا أنه قد لا يكون هناك حل نظري مرضٍ لهذه المشكلة.

٥ – وكما توضح المشكلة الخاصة بقاعدة القرار، لا بد من تحقق العملية الديمقراطية في عالم الحقيقة – في الاجراءات والمؤسسات والتجمعات والدولة، وما الى ذلك، الموجودة فعلاً. وكما شاهدنا، فعبر مسيرة التاريخ الطويلة للديمقراطية في العالم الغربي تم تطبيق الأفكار الديمقراطية على نمطين مختلفين كلياً للنظام السياسي : دولة–المدينة والدولة القومية. وكان هذان النمطان مختلفين اختلافاً تاماً في المدى، كما طور كل منهما مؤسسات سياسية تختلف هي الاخرى عن بعضها اختلافاً جذرياً. وهنا يجدر بنا التساؤل ما اذا كان من الممكن تحديد مجموعة مؤسسات متميزة تعتبر ضرورية للعملية الديمقراطية؟ أو هل تتفاوت المستلزمات المؤسساتية حسب حجم المجتمع البشري وعوامل اخرى ايضاً؟ سنعود للاجابة على هذه التساؤلات في الفصلين الرابع عشر والخامس عشر من هذا الكتاب.

٦ – وبشكل يتعذر اجتنابه، نجد ان الافكار الديمقراطية كلما تم تطبيقها على ارض الواقع، تخفق الديمقراطية الفعلية في الوصول الى مستوى المعايير المثالية. وعلى سبيل المثال، فإن المعايير الخاصة بالعملية الديمقراطية والتي تم عرضها وبحثها سابقاً لم يتم تحقيق شروطها ومتطلباتها بشكل كامل، ولعل ذلك امر لا يمكن تحقيقه ابداً. ترى ما مستوى التقدير التقريبي الذي يمكننا اعتباره موفياً بالغرض، ولنقل انه موفٍ بما يكفي، بحيث نتمكن من ان نشير الى نظام معين قائم باعتباره نظاماً ديمقراطياً؟ ان هذه المشكلة المتعلقة بالمدخل المناسب للديمقراطية هي في الواقع اكثر من قضية مصطلحات. فإذا ما شعرنا على سبيل المثال بالتزام بدعم انظمة الحكم الديمقراطية لا السلطوية يصبح المدخل عاملاً اساسياً لاي حكم او تقدير يتعلقان بالتزاماتنا.

وسوف اطرح للمناقشة في الفصل السادس عشر فكرة ان مدخلاً هاماً للديمقراطية قد تحقق وذلك من قبل عدد لا يستهان به من الدول الحديثة كما يستدل

من مجموعة محددة من المؤسسات السياسية التي تميز بمجموعها النظام السياسي المعتمد من قبل هذه الدول وذلك عن كافة «الانظمة الديمقراطية» والجمهورية التي برزت الى حيز الوجود قبل القرن الثامن عشر، ، وعن كافة الانظمة غير الديمقراطية الموجودة في عالمنا المعاصر. وبرغم ان هذه الدول تعرف بوصفها دولاً ديمقراطية، فإنني مع ذلك سوف اشير اليها بعبارة الدول التي تعتمد نظام الحكم التعددي الحر Polyarchy ، وهي التي يمكن تمييزها كما اسلفت بفضل مؤسساتها السياسية. فما هي الظروف التي تدعم ظهور نظام الحكم التعددي الحر (البولياركية) وتواصله في بلد معين، وعلى العكس من ذلك ما هي الشروط التي اذا ما تعذر توفرها تقلل من فرص احتمال وصول البلد ذاته الى المدخل الجديد المفضي الى الديمقراطية؟ سأتناول هذه القضايا بالبحث في الفصل السابع عشر.

٧ – بما ان المدخل الذي يحققه النظام البولياركي يخفق في الوصول الى مستوى المثل الديمقراطية، فهل يمكن، وهل إذا كان ممكنا يُعتبر اجراءً مرغوباً فيه، امر تجسير جزء من الهوة التي تفصل بين نظام الحكم البولياركي ونظام الحكم الديمقراطي : اي تأسيس مدخل آخر تم تجاوزه على الطريق نحو الديمقراطية؟ وثمة تيار قوي للطوبوية في الفكر الديمقراطي يدفع المرء الى الاجابة على هذا السؤال بنعم. بيد ان تياراً مضاداً في الفكر المعاصر، سيتم بحثه في الفصل الثامن عشر، يزعم ان ميولاً قوية اخرى، كالنزوع على نطاق دولي الى اعتماد نظام حكم القلة، تضع قيوداً وعقبات كأداء امام امكانيات تحقيق مزيد من الاجراءات والممارسات الديمقراطية.

٨ – ان التحول في مدى الديمقراطية الذي تحقق نتيجة محاولة تطبيق العملية الديمقراطية على الدولة القومية قد حول بدوره الحياة السياسية في الدول الديمقراطية الى نضال وصراع تنافسيين بين الافراد والمجموعات التي تعتنق افكاراً ومثلاً واهدافاً متضاربة. فما هو، اذاً، مصير ذلك المثل الاعلى القديم للفضيلة السياسية والسعي نحو تحقيق الخير العام؟ إن هذا السؤال هو موضوع الفصلين التاسع عشر والعشرين من هذا الكتاب.

٩ – وأخيراً، ما الذي يمكننا استنتاجه منطقياً بوصفه يمثل حدوداً وامكانيات عملية لارساء قواعد الديمقراطية واعتماد مبدئها لا سيما في عالم لا يعرف الاستقرار، وعندما يحتمل ان تتغير الحدود والامكانات تغيراً له اثر عميق مثل ذلك الذي جاء نتيجة قيام الدولة القومية محل دولة–المدينة باعتبارها نقطة ارتكاز للديمقراطية؟ وماذا عن انظمة الحكم غير الديمقراطية التي انتشرت الآن وراجت وقد تواصل انتشارها في معظم دول العالم؟ كيف يتم لنا تقييم نظم سياسية في دول ليست ديمقراطية – تلك التي لم تصل حتى الى المدخل المؤدي الى نظام حكم بولياركي؟ في الفصول الاخيرة اود سبر اغوار بعض حدود الديمقراطية واحتمالاتها.